بسم الله الرحمن الرحيم

نشرت الفصول الثلاثة الأولى من هذا البحث على حلقات في مجلة "الرائد" عام ١٤٠٠هـ (١٩٧٩-١٩٨٠م)

الطبعة الشبكية (الألكترونية) منقحة (١٤٢٩هـ و٢٠٠٨م)، مع استكمال البحث بالفصل الرابع

المحتوى

تمهيد للطبعة الشبكية

تمهيد

تساؤلات مريرة – محتوى البحث

الفصل الأول: الجهر بالحق وقضية الحكم

بين العلماء والحكام – بين العامّة والحكام – التبعية للظالمين

الفصل الثاني: الجهر بالحق بين العلماء والعامّة

مسؤولية العلماء أكبر – مسؤولية العامّة أيضا – تعميم المسؤولية على المسلمين والمسلمات – صور تطبيقية من العهود الأولى – الجهر بالحق في قضايا الحكم

الفصل الثالث: لماذا لا نجهر بالحقّ دائما؟..

العلّة في الخوف لا الجهل – "التقية".. وتعليل الخوف – شواهد ونماذج تاريخية – هل "الضعف" عذر؟.. – بين الطاعة والمعصية – الطمع في "الثمن القليل" – الأجر على الله وحده – مخاطر الطمع أكبر من مخاطر الخوف – الحدود الواجبة بين العلماء والحكام

الفصل الرابع: كيف نجهر بالحق؟..

بين القول والتطبيق – استشعار المسؤولية – مقاييس ومعايير:

(١) الغاية.. رضوان الله (٢) العلم.. بقدر المطلوب (٣) الجهة المستهدفة (٤) الهدف المباشر (٥) المعطيات والظروف (٦) الأسلوب

تمهيد للطبعة الشبكية

(رجب ١٤٢٨هـ و٢٠٠٨م)

أول ما نشر هذا البحث تحت عنوان "الجهر بالحق" كان على حلقات في مجلة الرائد، ابتداء من أواخر عام ١٣٩٩هـ و١٩٧٩م، ومع إعادة النظر فيه بعد زهاء ثلاثين عاما، لنشره في نسخة شبكية (ألكترونية) طرح السؤال نفسه عن قابلية تعديل الأسلوب، فهو أوّل ما يتطوّر عادة مع تقدم العمر، وأكثر ما يقال بهذا الصدد أن الحماسة تغلب على أقلام الشباب، ثم يزداد التروّي مع تقدّم العمر!

هذا صحيح.. على أنّ ممّا نشكو منه عبر جيل كامل هو انتشار دعوات "ملغومة"، بنت على منطلق خاطئ، ابتدع أصحابه وجود تناقض بين لسان الوجدان ولسان المنطق، وزعموا استحالة الجمع بينهما، ووضعوا لسان الوجدان بحجة "حماسته" في قفص الاتهام، وصبّوا عليه من الحملات ما لا يمكن اعتباره منطقيا ولا موضوعيا ولا منهجيا ولا عقلانيا، إلا في حالات نادرة، فكانت الحصيلة المرئية موات الوجدان نسبيا وتخبّط المنطق أيضا، فكثير ممّا تفجّر من أزمات ونكبات معروفة مشهودة، مرئية رأي العين، أصبحت الحلول الناجعة له معروفة مطروحة، إنما نفتقر على أرض الواقع إلى التعامل معها وجدانيا ومنهجيا على السواء.

إنّ موات الوجدان يغتال فعالية المنطق، وإن التركيز المنحرف على الموضوعية والمنطق–وهما ضروريان دون ريب– يغتال مفعول الوجدان، وما أحوجنا إلى هذا وذاك معا.

لم يدخل تعديل على أسلوب قلم كان صاحبه في الثلاثينات من العمر، ولم يدخل تعديل أيضا على المحتوى، فهو كما هو باستثناء إضافة الفصل الأخير، الذي شغلت عن كتابته واستكمال البحث به أمور عديدة في حينه، أي قبل زهاء ثلاثين عاما، فأضيف إلى هذه النسخة الشبكية لإنزالها في مداد القلم.

وقد تساءل كاتب هذه السطور أثناء مراجعة المحتوى بعد هذا الزمن الطويل:

أليس من مآسي المسلمين المعاصرة، أنّ الحاجة إلى بعض المواضيع تبقى قائمة زمنا طويلا دون إدخال تعديل عليها؟.

ليس المقصود هنا أنّ المضمون ذو قيمة ثابتة باستناده إلى القرآن الكريم والحديث الشريف، إنّما المقصود أنّ كثيرا ممّا نقوله ونقتنع بصوابه، لا يجد التطبيق على أرض الواقع، فلا يتحقق التغيير المستهدف به، فنجد أنفسنا في حاجة إلى "التكرار"، رغم طول الفترة الزمنية، وعلى أمل أن يصنع جيل الشبيبة المعاصر ما لم يصنع الجيل الذي كان فيما مضى جيلَ الشبيبة.

على أنّ في القول بعدم حدوث تغيير شيئا من ظلم أنفسنا أو على الأقل عدمَ تقدير الأمور على حقيقتها. فعندما نرجع بالذاكرة ربع قرن عبر التاريخ المعاصر، ثمّ ننظر فيما حولنا هذه الأيام، نجد شعلة أمل كبير في الصحوة الإسلامية المعاصرة، وقد ازدادت انتشارا على صعيد مختلف الفئات السكانية في البلدان الإسلامية، لا سيما في صفوف جيل المستقبل، من الشباب والشابات، بنسبة عالية، وهؤلاء هم الذين يثيرون الأمل في أن تتحقّق على أيديهم الأهداف الجليلة، والجهر بالحق من الوسائل الحتمية للوصول إليها، وليس هو إلا ما نطلق عليه وصف التعبير عن الرأي الحر مع الحرص على الالتزام بالحق ومعاييره وضوابطه.

إلى هؤلاء من جيل المستقبل تتوجّه كلمات موضوع: الجهر بالحق، وعليهم ينعقد الأمل في أن يعايش المسلمون بعد جيل واحد على أبعد حدّ، ما وعدهم به الله عزّ وجل من نصرة وعزّة ومنعة، إذا ما حقّقوا في أنفسهم شروط التمكين في الأرض، فالتزموا الصراط المستقيم، وتجنّبوا السبل المتشعبة على كلّ منحدر خطير وفي كل واد عميق.

تمهيد

تساؤلات مريرة – محتوى البحث

تساؤلات مريرة

ننطلق من الإسلام ومن الشخصية الإسلامية وكيف ينبغي أن تكون أولا، ولا يخفى أن قول الحق هو ما ينتظر من كل إنسان سوي، مسلم وغير مسلم، فنتساءل:

المسلم الحقّ لا ينطق إلاّ حقّا، فما بالنا نجد الذين يجاهرون بباطلهم –حتى باسم الإسلام نفسه– أضعاف مَن يجهرون بالحقّ، في كلّ مكان وميدان؟

المسلم الحق لا يخشى في الله لومة لائم، فما بالنا نجد الخوف آخذا بكثير من النواصي، فهي تخضع لكل طاغوت من دون الله عزّ وجل، وبكثير من الأقدام فتتبع الأهواء والمصالح على كلّ طريق إلا الطريق المستقيم؟

المسلم الحقّ يربّيه إسلامه على البصيرة النافذة، والحكمة البالغة، والجرأة المغيّرة، والقوّة المانعة، والحجّة الدامغة، فما بالنا نرى القليل من النماذج لهذا المسلم، ونرى الكثير من النماذج للإمّعة عن معرفة أو جهل، والمتهوّر عن إخلاص أو طيش، والمتردّد عن هوىً أو جُبن، والمستضعَف في فكره ووجوده، الصامت حيث يُفرض عليه الصمت إكراها أو حتى حيث لا يُستكره على الصمت أصلا؟

هل الإسلام والمسلمون بخير، فلا حاجة بنا إلى الجهر بالحقّ كما ينبغي، في الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، في كلّ حال ومقام، أم أنّ من شرّ ما ابتُلي به المسلمون في حاضرهم الحافل بالأرزاء هو هذا الإحجام عن أداء واجب التغيير بكلمة الحقّ على الأقلّ، ودعنا من الواجب الأعظم للتغيير باليد على كلّ مستطيع؟

إنّ الصدور.. صدور كثير من المخلصين حافلة بهذه الأسئلة وأمثالها، نلقيها على بعضنا بعضا في كثير من المناسبات، وبمختلف الصيغ، وعبر مختلف الوسائل، ولكن نقتصر في الحديث عنها على جلسات أو اجتماعات محدودة، غالبا ما تضمّ طائفة من المسلمين العاملين لدينهم، وغالبا ما يطمئن هؤلاء أنفسهم والصدور المتسائلة بالإشارة، التي تتضمّن المبالغة، إلى بعض المجالات الصغيرة أو الجانبية التي يُجهر فيها بالحقّ عاليا، أو بعض الأمثلة المحدودة عددا، للجهر بالحقّ في قضايا كبرى، إنّما دون أن تغيّر تلك الأمثلة الكثير من جذور الواقع الفاسد القائم.

ربّما حلّق بعضنا بنفسه في أجواء سامية، مع قصص الرعيل الأول ومن سار على دربه من بعده، وكأنّ قصصهم كانت من أجل أن تغيّر الواقع في عصرهم، وأصبحت في حياتنا لتخديرنا عن تغيير الواقع في عصرنا، بما يمنعنا من تحديد المقاييس للجهر بالحقّ بأنفسنا، للالتزام بها ولممارسة ذاك الواجب الملقى على عاتقنا نحن بالذات، في هذا العصر بالذات، جهرا بالحق ودعوة للجهر به كما ينبغي، وليسمّه من شاء بحرية التعبير، فليست التسميات هي الأهمّ في هذا الموضوع.

الأسئلة كثيرة، ومعظمها صادر عن شعور بالمرارة إزاء الواقع الراهن، والأجوبة في غالب الأحيان جاهزة، غير أنّها إمّا أن تصدر عن حماسة متدفّقة وتقف عند حدودها لا تتجاوزها إلى واقع الحياة، أو أن تتضمّن أعذارا قاتلة للحماسة، موهنة للعزيمة، مبعدة السائل والمسؤول عن أصل القضية المعنية، وربّما انحرفت بهما انحرافا كبيرا وخطيرا عن غاية الإسلام العظيم في تحديد معالم واجب الجهر بالحق والتأكيد عليه.

وكثيرا ما نجد من يحمّل مسؤولية افتقاد الكلمة الصائبة المغيّرة لكلّ الناس، إلاّ نفسه، فهذا يقول إنّ الجهر بالحق واجب العلماءِ والعلماءُ مقصّرون، وذاك يقول إنّ تقصيرهم ناتج عن أنّهم لا يجدون من عامّة المسلمين ما يكفي من النصرة والتأييد.. هذا يقول دع الجهر بالحق حتى تستيقن النصر في هذه الحياة الدنيا، وذاك يقول اجهر بكلمة الحقّ في كلّ ميدان ومكان إلاّ في مقام السياسة والحكم، وكأنّه مقامٌ محرّمٌ قول الحقّ فيه!

أين في ذلك كلّه ميزة التعامل مع الله أولا، والتي يحقّقها ويوجدها فينا –إذا صحّ وصدق– إيمانُنا بالله؟ وأين ميزة التوازن والاعتدال التي نعرفها عن إسلامنا، وهو الدين الشامل لكلّ مجال من المجالات؟

محتوى البحث

إنّ الموقف الحق في هذه القضية ليتبيّن بالبحث العلمي والنظر الموضوعي الإسلاميّيْن، وبالخبرة العملية في ميدان الدعوة. وإنّ الكثير من الشباب المسلم المقبل على دعوته بإخلاص، لَيحتاج إلى بيان معالم واجب الجهر بالحق في صورة محدّدة، وبيان المقاييس والمعايير اللازمة لممارسة الواجب بصورة هادفة واضحة، حتى نضبط أنفسنا وأقوالنا وتقويمَنا لكثير من المواقف والجهات والأوضاع، وحتّى نرجع إلى ذلك كلّه في تعاملنا مع بعضنا وتعاملنا مع كافّة الناس.

وهذا البحث الموجز، محاولة لاستخلاص تلك المعالم والمقاييس والمعايير من القرآن الكريم والسنة المطّهرة، يسترشد للإيضاح والتفصيل بمواقف من كانوا –ولا يزالون– موضع الثقة العامّة بعلمهم وإخلاصهم وموضع الاطمئنان العامّ إلى سلوكهم وأعمالهم، ممّن يحدّثنا التاريخ عنهم، أو من نعاصر نماذج لهم في تاريخ أمّتنا الحديث.

وليس الهدف من البحث الوصول إلى نتيجة منهجية "نظرية" فحسب، بل يراد في الوقت نفسه إحياء قضية الجهر بالحق في فكرنا وواقع حياتنا، فمن رأى في ذلك رأيا أصوب، غير الذي تورده الفقرات التالية، فما أحبّ إلى كاتبها سماعه والأخذ به.

كما أنّ الهدف الأبعد من البحث هو إحياء قضية الجهر بالحق في واقع من يعتبرون أنفسهم عاملين للإسلام أكثر من سواهم، ممارسين للدعوة في حياتهم، فبيان هذه القضية كما يراها الإسلام يفرض أوّل ما يفرض الأخذَ بما يتوافر عليه الدليل وممارستَه في واقع حياة الداعية كفرد من المسلمين، بعلمائهم وعامّتهم وحكّامهم، ومنارُنا في ذلك اليقين بأنّه لا بدّ من تغيير الواقع الفاسد من الجذور، وإقامة الحياة الإسلامية والحكم الإسلامي في عالمنا المعاصر، وبأنّه لا يتحقّق هذا التغيير الجذري الشامل من تلقاء نفسه، بل بالإقدام عليه أفرادا وجماعة، بالنوايا والأقوال والأفعال، راجين في ذلك ثواب الله ومرضاته، وناظرين فيه نظرة الرغبة في أن يعين بعضنا بعضا على الجهر بالحق كما أمر الله عزّ وجل، للغاية التي ترضيه وتحقق الخير لنا وللمسلمين في الدنيا والآخرة إن شاء الله، وباعتبار ذلك جزءا من الرسالة التي نحمل أمانة أدائها للبشرية جمعاء.

ويرتبط الجانب الأهم في بيان قضية الجهر بالحق بقضية النهوض التي تنطوي على قيام الحياة الإسلامية والحكم الإسلامي، ولهذا يأتي التركيز على ذلك في الفصل الأول من البحث. كما يطرح أيضا الجانبَ العملي للقضية السؤالُ عن دور العلماء ودور العامّة، وهذا موضوع الفصل الثاني، ثمّ يُطرح في الفصل الثالث السؤال: لماذا لا نجهر بالحقّ دائما؟.. راجين أن يعيننا الجواب على ذلك في الجواب على السؤال المطروح في الفصل الرابع: كيف نجهر بالحق؟.. مع استخلاص بعض المقاييس والمعايير.

الفصل الأول

الجهر بالحق وقضية الحكم

بين العلماء والحكام – بين العامّة والحكام – التبعية للظالمين

بين العلماء والحكام

واجب الجهر بالحق واجب شامل في الأصل لكافة الجوانب التي تشملها الدعوة إلى الخير، بعد أن ضُيّع المعروف إلا قليلا وشاع المنكر شيوعا كبيرا. وفي مقدّمة تلك الجوانب القضايا الجليلة، فكلّما عظم شأن الأمر الذي يحتاج إلى بيان، عظمت مسؤولية التبيين وعدم الكتمان، فكيف يكون الحال مع الأمر الذي يقول الله تعالى فيه:

{ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ} -المائدة: ٥٠-

وورد في الحديث عن ابن محجن قول رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (أخاف على أمّتي من بعدي ثلاثا، حيف الأئمّة، وإيمانا بالنجوم، وتكذيبا بالقدر)[١]

وعن زياد بين حذير قال: قال لي عمر: هل تعرف ما يهدم الإسلام؟ قال قلت لا، قال: يهدمه زلّة العالم، وجدال المنافق بالكتاب، وحكم الأئمّة المضلّين)[٢]

إنّ وصول الفساد إلى الحكام، كوصوله إلى العلماء، يعني وصوله إلى عامّة الناس، وإذا أزيل على صعيد الحكام، وعلى صعيد العلماء، بدأ الطريق إلى إزالة الفساد المنتشر بين عامّة الناس فصلح الناس.

ولكن هل يعني ذلك أنّ قضية الجهر بالحق يمكن أن تنحصر ما بين الحكام والعلماء كما يتردّد في كثير من الأحيان؟

ينظر كثيرون اليوم في قول الله عزّ وجلّ:

{وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} -آل عمران:١٠٤-

فيقولون:

ذاك واجب كفائي عظيم، لا يمكن أداؤه إلاّ اعتمادا على قوّة السلطان المسلم، فالأمر والنهي يتطلّبان أن يتولاهما السلطان بسلطته. وفي هذا تعطيل خطير للواجب الكفائي العظيم، وإلاّ:

– إذا ظلم الحكام أنفسهم والناس بالجور، وظلم العلماء أنفسهم والحكام والناس بالسكوت أو بالتبعية للظلم، ألا يأثم آنذاك جميع المسلمين بعلمائهم وحكامهم وعامّتهم، في حالة عدم قيام أحد بأداء هذا "الواجب الكفائي العظيم" سواءٌ من العلماء، أو العامّة؟

– كيف يقوم حكم الإسلام بعد تعطيله، على فرض صحّة تعليق أداء هذا الواجب بوجوده، إذا انعدم العمل على الجهر بالحق في وجه حكم قائم على غير الإسلام، بغضّ النظر عن واجب التغيير العملي أيضا؟

– وسؤال ثالث: أليس العمل على التغيير بالقول أو الفعل أو كليهما معا، هو بالذات الجواب المفروض الآن باعتباره الواجب الذي لا يتم واجب إقامة الحياة الإسلامية والحكم الإسلامي إلاّ به؟

بلى، لا سيما إذا قبلنا بالافتراض النظري القائل إنّ الأمر والنهي معلّقان بوجود ذلك الحكم، وهو افتراض غير مقبول، ولكنّه حجّة على من يقول به.

بين العامّة والحكام

نستطرد قليلا مع الواقع الراهن:

أليس من المغالطات الرهيبة التي ننساق أو نُساق إليها في هذا المجال، الاعتقاد بسقوط واجب الجهر بالحق، كفائيا كان أم عينيا، لمجرّد الكلام عن بعض المنكرات دون أكبرها، ومن أكبر المنكرات الحكم بغير ما أنزل الله في بلد لا يشرك أهله بالله، أو لمجرّد الحث على بعض المعروف دون أجلّ أموره، ومن أجلّ صوره وأجمعها لجوانبه إقرار كلمة الله حياة وحكما في الأرض والخلق، فهي ضمان العدالة والشورى والحقوق والحريات؟

وقد يتساءل متسائل: ألا يكفي الإنكار في القلب؟

والسائل يستشهد غالبا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلّم:

(من رأى منكم منكرا فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان) وفي رواية (وليس وراء ذلك من الإيمان حبّة خردل)[٣]

ولا نسأل المتسائل: أرضيت أيها المؤمن بأضعف الإيمان؟

ولا نسأله ايضا: الفاء المتكررة في الحديث استئنافية، تحدّد درجة التغيير المأمور به درجة بعد درجة، فهل عجزت فعلا عن التغيير باليد، ثم بالقول، حتى وصلت إلى الاكتفاء بمجرّد الإنكار في القلب؟

ولا نخوض في الحديث عن حدّ الاستطاعة، ومسألة الاستكراه، بل نورد هنا نوعا من المنكر لا يكفي فيه مجرّد الإنكار في القلب، وهو في حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم:

(من رأى سلطانا جائرا، مستحلاّ لحرم الله، ناكثا لعهد الله، مخالفا لسنة رسول الله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يغيّر بقول ولا فعل، كان حقا على الله أن يدخله مدخله)[٤]، أي مدخله من النار والعياذ بالله، فأين في الحديث ذكر إمكانية الاكتفاء بالإنكار في القلب في هذه الحالة؟ أليس يذكر الحديث الأول المنكر بصفة عامة، ويخصّص هذا الحديث نوعا محدّدا من المنكر، فيخصص بالتالي الطريقة المفروضة للتغيير؟

أمّا مسألة من يغيّر، وكيف، فهي موضوع الحديث لاحقا إن شاء الله.

التبعية للظالمين

على أنّنا نجد في عصرنا هذا ما هو أبعد خطرا من قضية الإنكار في القلب تبريرا لعدم العمل على التغيير بالقول أو الفعل، إنّنا نعاصر قضية التبعية للظالمين قولا وفعلا، والتي يقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيها:

(سيكون أمراء فسقة جورة، فمن صدّقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فليس منّي ولست منه، ولن يَرِدَ على الحوض)[٥]

أي لن تناله الشفاعة على الحوض، عندما تذلّ الأبصار والقلوب ويظهر شريط الأعمال مع النوايا يوم الساعة.

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلّم:

(من أعان ظالما بباطل ليدحض به حقا فد برئ من ذمّة الله وذمّة رسوله)[٦]

والعجيب بعد ذلك أن يستمرّ كثير من العلماء، بحكم مفهوم متعارف عليه، ومن العامّة بحكم الفساد المستشري، على إغفال حقيقة واجب الانتصار من الظلم أو التغافل عنها، وإغفال حقيقة أنه واجب يسري بالذات في وقت الظلم، وإلاّ فما معناه؟

كأنّما يريد هؤلاء لعامّة المسلمين أن يعيشوا حتى تحين آجالهم المحتومة في دوّامة، أو حلقة مفرغة، لا مخرج منها:

- الحكم الإسلامي كما يريد الله عز وجلّ لا وجود له.. عموما
- الحاكمون مسلمون.. لقولهم لا إله إلا الله وإقامة الصلاة..
- لا يجوز إذن القيام عليهم بقول أو فعل..
- إذا قصّر العلماء فلا حرج على العامّة..
- ومن أراد الإنكار فليكتفِ بالإنكار في قلبه..
- ولتستمرّ إذن الأوضاع على حالها أو فلتزدْ سوءا

ويأبى الله عزّ وجلّ أن تستمرّ هذه الأوضاع على حالها الرهيبة، وهو الذي يبيّن لنا المخرج من هذه الدوّامة المصطنعة وتلك الحلقة المفرغة المقصودة، فيقول تعالى في الآيات المنزّلة في مكة المكرّمة على طريق الإعداد لإقامة حكم الله في الأرض والخلق:

{وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ} -الشورى: ٣٩-

{وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُوْلَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ} -الشورى: ٤١-

{وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا} -العنكبوت: ٦٩-

ولا مبالغة في القول، إنّ جلّ ما نزل من القصص القرآني في العهد المكيّ خاصة، كان فيه التعليم للمسلمين أن يواجهوا الظلم والظالمين بكلمة الحق، والجهاد الحق، إلى أن يقوم حكم الله الحق، ثمّ تجب حمايته باستمرار الجهر بالحق وبغير ذلك من الوسائل.

ومن أراد أن ينير الله قلبه فليقرأ سورة (هود) ولْيستخلص الدروس ليطبّقها، أو فليرجع –كأمثلة قليلة– إلى قصّة رجل ذكره الله تعالى في سورة (يس) وآخر ذكره تعالى في سورة (غافر) ولم يذكر اسميهما، وما كانا –حسب السياق القرآني من العلماء ولا الأنبياء– فلينظر القارئ كيف يجب الجهر بالحق في وجه الظلم والظالمين:

{وَجَاء مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى..} **–مطلع الآية ٢٠ حتى ٣٢ من سورة يس–**

{وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَه..} **–مطلع الآية ٢٨ حتى الآية ٥٢ من سورة غافر–**

وهذا الطريق هو الطريق الذي يجب سلوكه في أداء الواجب الكفائي العظيم. **أمّا أن نعلّق أداء الواجب بقيام حكم إسلامي وطيد الأركان، فذاك "الانتظار دون عمل" هو ما يريد أن يسوقنا إليه سوقا من لا يريدون قيام حكم إسلامي وطيد الأركان، بل ويحاربون ذلك سرّا وعلنا.**

لقد أرشد الله عزّ وجلّ إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند التمكين في الأرض فقال:

{الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ} – **الحج:**٤١– ولكن أرشد أيضا إلى أداء هذا الواجب قبل قيام الحكم الإسلامي والتمكين في الأرض فجعله جزءا من تكوين الفرد المسلم، والجماعة المسلمة القادرة على النهوض بأعباء الدعوة، فنقرأ في الآيات المنزلة في العهد المكيّ أيضا من وصية لقمان لابنه، تعليما للعصبة الأولى ولنا من بعدها، فردا فردا، بل وتعليما لها ولنا **كيف تجب تنشئة الأجيال التالية** على أداء هذا الواجب فردا فردا، فيقول عزّ وجلّ في وصية لقمان لابنه:

{يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ} – **لقمان:** ١٧–

وعندما نتعلّم من القرآن العظيم كيف نمارس هذا الواجب في واقع حياتنا، في مواجهة الظلم والظالمين، بكلمة الحق والجهاد الحق، كجزء من تكوين أنفسنا على الإسلام، وكيف نربّي أبناءنا وبناتنا على الإسلام، وعلى ممارسة هذا الواجب من الواجبات الإسلامية كسواه في مواجهة الظلم والظالمين، يومذاك نكون فعلا على الطريق التي سار عليها رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وصحبه الكرام لإقامة الحياة الإسلامية والحكم الإسلامي، كما يريد الله عزّ وجل، ونكون –إن أخلصنا النيّة وصبرنا– ممّن يأذن الله لهم بإحدى الحسنيين ورضوان من الله أكبر.

هوامش

(١) – حيف الأئمة: ظلمهم. رواه ابن عساكر–انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني رقم ١١٢٧ وصحيح الجامع الصغير بتخريج الألباني رقم ٢١٢

(٢) – رواه الدارمي، في "مشكاة المصابيح" بتحقيق الألباني الذي قال فيه: وإسناده صحيح، الحديث رقم ٢٦٩

(٣) – رواه مسلم

(٤) – في رواية للطبري وابن الأثير عن الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما

(٥) – رواه أحمد والنسائي والترمذي

(٦) – رواه الطبراني والأصبهاني

الفصل الثاني

الجهر بالحق بين العلماء والعامّة

مسؤولية العلماء أكبر – مسؤولية العامّة أيضا – تعميم المسؤولية على المسلمين والمسلمات – صور تطبيقية من العهود الأولى – الجهر بالحق في قضايا الحكم

مسؤولية العلماء أكبر

لا شكّ أنّ واجب العلماء في الجهر بالحق أعظم شأنا من واجب العامّة، وبالتالي فإنّ تقصيرهم عن أدائه أخطر على الأمّة في حاضرها ومستقبلها، وأدعى إلى تشديد العقوبة بين يدي الديّان، وذلك ممّا استمدّه العلماء أنفسهم من قول الله عزّ وجلّ:

{إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} **-فاطر**: ٢٨-

وقوله تعالى:

{فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ} **-النحل**: ٤٣-

وقوله أيضا:

{إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاعِنُونَ () إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ} **-البقرة**: ١٥٩و١٦٠- وترجّح كتب التفسير (كتفاسير القرطبي وابن الجوزي وابن كثير وفي ظلال القرآن) أنّ العلماء هم المقصودون في هاتين الآيتين من سورة البقرة.

والآيات في هذا الباب كثيرة، وكذلك الأحاديث، كقول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم، إنّ الله عزّ وجلّ وملائكتَه وأهلَ السموات والأرض، حتّى النملة في جحرها، وحتى الحوت، ليصلّون على معلّمِ الناسَ الخير)[٧]. وواضح في الحديث الربط بين "الأفضلية" وبين أداء المهمة "تعليم الخير" وليس الحيازة المجرّد على العلم.

وقوله صلّى الله عليه وسلّم: (أشدّ الناس بلاءً يوم القيامة الأنبياء ثم الذين يَلونَهُم، ثم الذين يلونهم)[٨]

وقوله صلّى الله عليه وسلّم: (أيّما رجل آتاه اللهُ علماً فكَتَمَهُ ألجمَهُ اللهُ يومَ القيامةِ بلجامٍ من نار)[٩]

وقوله صلّى الله عليه وسلّم: (من سُئل عن علمٍ عَلِمَه ثمّ كتمه، أُلجم يومَ القيامة بلجامٍ من نار)[١٠]

مسؤولية العامّة أيضا

ولئن قال الفقهاء إنّ واجب الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما يتطلّبه ذلك من جهر بالحق، هو واجب كفائي، فليس فيهم –حسب علمي المحدود– من قال إنّه واجب العلماء دون سواهم، بل قالوا بعظم مسؤولية العلماء بالمقارنة مع مسؤولية سواهم، ولكن إذا قصّر العلماء في أداء مسؤوليتهم الأكبر، هل يسقط "الإثم الجماعي" الناتج عن عدم أداء الواجب الكفائي؟ بل لا يسقط، لا عن العامّة ولا عن الخاصّة دون أدائه كما ينبغي، أي بالحدّ والقدر الذي يحقق معنى "الكفاية".

يقول الله تعالى:

{وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} –الأنفال: ٢٥–

وعندما نتلو قول الله عزّ وجلّ:

{وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} –آل عمران: ١٠٤– لا نحصر الفلاح في العلماء، وبالتالي ليس لنا أن نحصر فيهم أسباب الفلاح المذكورة في الآية.

والواقع أنّنا نجد صفة الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، صفة شاملة وملازمة لأمة المسلمين جميعا إذ يقول الله تعالى:

{كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ} –آل عمران: ١١٠–

وإنّ إضاعة هذه الصفة في الأمّة، تسبّب هلاكها. يقول تعالى:

{ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ () كَانُواْ لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ} –المائدة: ٧٨ و٧٩–

ويقول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم:

(إنّ الله تعالى لا يعذّب العامّة بعذاب الخاصّة، حتى يروا المنكر بين ظهرانيهم وهم قادرون على أن ينكروه فلا ينكروا، فإذا فعلوا ذلك عذّب الله العامّة والخاصّة)(١١)

تعميم المسؤولية على المسلمين والمسلمات

إنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الصفات الملازمة للمؤمنين والمؤمنات، ذكورا وإناثا، دون تمييز، بنصّ القرآن الكريم:

{وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ} –التوبة: ٧١–

ثمّ إنّ القسط الأعظم من كلمة الحق المطلوب من المؤمن والمفتقد إلى حدّ بعيد في هذا العصر، مرتبط غالبا بأمور هي من أصول الدين، التي لا يسقط فرض معرفتها عن مسلم ولا مسلمة، وبالتالي فلا يُستثنى من وجوب

الجهر بالحقّ بشأنها مسلم أو مسلمة، علم أو علمت بها. لا سيّما وأنّ موضوع الجهر بالحق في غالب الأحوال هو موضوع حلال وحرام، و(إنّ الحلال بيّن وإنّ الحرام بيّن)[١٢] كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم. وإنّنا لنرى على أرض الواقع أنّ السكوت عن الجهر بالحق، لا يكون نتيجة جهل بالأمور، إلاّ نادرا، وهذا ما يبسط الكلامَ فيه الفصلُ الثالث بعنوان: لماذا لا نجهر بالحق دائما؟

إذن فالحثّ على أداء هذا الواجب الكفائي الكبير معمّم كل التعميم في النصوص القرآنية، والنبوية، على كلّ قادر عليه، بحسب موضعه ودرجة علمه وموضوع الجهر بالحق نفسه.

ويتبيّن ذلك بوضوح أكبر عندما نتأمّل في هذه النصوص بدرجة أعمق قليلا، فلننظر في قول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (سيّد الشهداء حمزة بن عبد المطّلب ورجلٌ قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله)[١٣]

وفي قوله عليه الصلاة والسلام: (لا بأس ولينصر الرجل أخاه ظالما أو مظلوما، إن كان ظالما فلْينهَه، فإنّه له نصر، وإن كان مظلوما فلْينصره)[١٤]

لننظر في كلمة "رجل" في هذين الحديثين، وفي أحاديث صحيحة أخرى سبق ذكرها مثل (أيّما رجل آتاه الله علما..)..

ولننظر أيضا في كلمة "مَن" الواردة في أحاديث صحيحة عديدة أخرى مثل (مَن رأى منكم منكرا..)..

ولننظر في كلمات "الذين" و"منكم" وغيرها ممّا يشابهها في مدلولها التعميمي في العديد من الآيات المستشهد بها في هذا الفصل والفصل الأوّل.. لننظر في هذه الكلمات جميعا، ولنذكر ما تفيده من مدلول التعميم، ثم لنتساءل:

– منذا الذي تعنيه هذه الكلمات إلاّ أنا وأنت وهو وهي من عامّة المسلمين، ناهيك عن علمائهم؟

إذا تبيّن الجواب فلنذكر مسؤوليّة الكلمة، ولنذكر مسؤوليّة العمل بما نعلم، ولنذكر الحساب.

صور تطبيقية من العهود الأولى

لا نخرج فيما ذُكر –بإذن الله– عمّا فهمه وطبّقه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلّم من النصوص وفهمه وطبّقه بوضوح وقوّة، كل من سار من بعدهم على هذا النهج القويم والتزم الصراط المستقيم.

ولنستمع إلى حديث أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه، يوجّهه إلى عامّة الناس، ويسدّ على عامّة الناس أبواب المسوّغات والحجج والأعذار، التي انتشر الأخذ بها في أيامنا هذه بالذات، للقعود عن الدعوة والجهاد.. لنستمع إليه يخطب الناس فيقول: "يا أيّها الناس، إنّكم تقرؤون هذه الآية {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ}"– المائدة: ١٠٥– ويعني أبو بكر رضي الله عنه أنكم تقرؤون هذه الآية فتقعدون عن الدعوة ثم يتابع فيقول: "فإنّي سمعتُ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: (إنّ الناس إذا رأوا منكرا فلم يغيّروه يوشك أن

يعمّهم اللهُ بعقابه) وفي رواية أخرى (إنّ الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمّهم الله بعقاب)"[١٥]

ألسنا جميعا من أولئك "الناس" الذين ينصرف عليهم كلام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وصاحبه رضي الله عنه؟

وفي الحديث الشريف الصحيح: (لا يمنعنّ رجلا هيبةُ الناس أن يقول بحقّ إذا علمه)[١٦]

لا يمنعنّ رجلا.. أيّ رجل، بحقّ.. أيّ جانب من جوانب الحقّ.

إنّ قضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على وجه التخصيص، ليست مخصّصة لفئة من المسلمين دون أخرى، كما أنّ مقام الجهر بالحق شامل لكل مجال ولا يوجد ما يخصّصه، اللهمّ إلاّ إبراز حالة ظلم الحكّام لأهميتها، ممّا يعني مضاعفة حجم المسؤولية عند وقوعها.

هذا ما فهمه أيضا "مسلم من المسلمين" يأمر عمرَ بن الخطاب بتقوى الله، وفهمه عمر بن الخطاب العالم الحاكم رضي الله تعالى عنه، وهو يقول: "لا خير فيكم إذا لم تقولوها، ولا خير فينا إذا لم نقبلها منكم"[١٧]

وقد يقول قائل: هذه أقوال علماء ومواقف علماء حكّام، فأين أقوال العامّة ومواقفهم؟

إنّ القرآن العظيم ليعلّمنا تعليما مباشرا وجوب الاستماع إلى العامّة ووجوب كلام العامّة بالحقّ الذي يعلمون.

ولنذكر فيما نذكر قصّة "المجادلة" وكيف انتقلت من حديث القرآن عنها، إلى "فهم" إسلامي تطبيقي في القصّة التي يرويها الغزالي في "إحياء علوم الدين":

"خرج عمر بن عبد العزيز من المسجد يوما ومعه الجارود العبيدي، فبينما هما خارجان إذ بامرأة على ظهر الطريق، فسلّم عليها عمر فردّت عليه التحية، ثمّ قالت: رويدك يا عمر حتّى أكلّمك كلمات، قالت: يا عمر عهدي بك تسمّى عميرا في سوق عُكاظ تصارع الفتيان، فلم تذهب الأيام حتّى سميت عمر، ثمّ لم تذهب الأيام حتى سمّيت أمير المؤمنين، فاتّق الله في الرعية، واعلم أنّه من خاف الموت خشي الفوت. قال الجارود: هيه، قد اجترأت على أمير المؤمنين، فقال عمر: دعها، أما تعرف هذه يا جارود؟ هذه خولة بنت حكيم التي سمع الله قولها من فوق سمائه، فعمرُ واللهِ أحقّ أن يسمع كلامها"[١٨]

قال تعالى: {قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ} **-المجادلة: ١-**

نعم.. الله من فوق سمائه يسمع للمرأة المجادلة الشاكية، ويسمع أيضا للأعمى ابن أمّ مكتوم، يسمع للفرد المسلم، أو ليس عبد من عبيد الله تولّى حكمَ المسلمين أو أمرا من أمورهم، أحرى بأن يسمع كلام المرأة والأعمى، كلام كلّ فرد من أفراد المسلمين، عامّتهم وخاصّتهم؟ **وكيف يتأتّى ذلك دون أن يكون من واجب المرأة والأعمى، وليس من حقوقهما فحسب، الجهر بالحقّ حيث استطاعا وبمقدار ما أوتيا من علم بالحق؟**

الجهر بالحق في قضايا الحكم

قد يأتي بعض الناس بالقول: إنّ أمر الحكام بتقوى الله حاصلة اليوم بشكل من الأشكال! فلننقل صورة أخرى من صـــور فهم الرعيل الأول لعلاقة "الجهر بالحق والتغيير باليد" بين الحاكم والمحكوم، كيف فهم ذلك أعرابي من عامّة المسلمين فقال لعمر بن الخطّاب رضي الله عنه" "واللهِ يا عمر لو رأينا فيك اعوجاجا، لقوّمناك بحّد سيوفنا" وكيف أقرّ أمير المؤمنين "هذا الفهم" من جانب الأعرابي فقال: "الحمد لله الذي جعل في أمّة محمّد من يقوّم عمر بسيفه"(١٩)

وقد يتردّد بعض الناس وهو يحسب أنّ قصة خولة مع ابن عبد العزيز أو قصة الأعرابي مع ابن الخطّاب، نادرة في حياة المسـلمين، فلا تمثّل القاعدة العامّة لفهم الموضـوع من جانب عامّة المسـلمين والعلماء تجاه حكامهم، فهل يجهل المتردّد قصّـة القبطي الذمّي في دولة الإسـلام، الذي عرف وهو في مصـر، مما يشـير إلى أن الأمر معروف في كل مكان.. عرف أنّ من حقّه التظلّم في دولة الإســـلام، وكيف كان كلام عمر "نصّـــا تعميميا" لمقتضاه، إذ مضى القبطي يشكو ظلم ابن والي مصر، وأقدم الفاروق على رفع الظلم عنه على رؤوس الأشهاد من ذلك العصر، وعلى عيون التاريخ حتى هذا العصر، فكان ما صنع نموذجا حيا بليغا لكلّ عصر؟

إنّما هو التاريخ يروي أمثلة ولا يروي كلّ ما يجري بالتفصـيل دائما، لكنّها أمثلة تعبّر عن سـلوك عامّ، مارسـه عامّة المسـلمين، بل وعامّة من كانوا تحت حكم الإسـلام من غير المسـلمين أيضـا. كيف لا.. والمسـؤوليةُ في الإسلام مسؤولية فردية:

{وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا} -مريم: ٩٥-

{لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ} -عبس: ٣٧-

إنّنا جميعا من العامّة والعلماء، من الشباب والشيوخ، من الرجال والنساء، أمام هذا الواجب "الكفائي" العظيم، واجب الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهر بالحق في ذلك كلّه.

وإنّنا جميعا لا ننجو من الإثم العام بعدم أداء هذا الواجب، على صـعيد رفع الظلم وقمع الظالمين أيضـا، ما دام الواجب لا يؤدّى على الصـــورة "الكافية" كما أمر الله تعالى، ويكتب اللهُ الأجر إن شـــاء لمن ســـعى وإن تهاون آخرون.

إنّنا جميعا أمام واجب الجهر بالحق كحدّ أدنى للتغيير ورفع الظلم، الذي لا يُرفع بمجرّد الإنكار في القلب، وإنّما وفق معايير ومقاييس لا غنى عنها (وهي موضـــوع الحديث في الفصـــل الرابع). وإنّما نؤدّي هذا الواجب كما ينبغي عندما نسلّم لربّ العالمين ما اشـتراه منّا بالجنّة، وما لا نزال مقصّـرين في تسـليمه، ونحن طامعون -رغم ذلك- بالمغفرة والجنّة.

نؤدّيه عندما تتوافر فينا الصفة التي عدّدها الله تعالى بين صفات الذين اشترى منهم أنفسهم وأموالهم بأنّ لهم الجنّة فقال:

{التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ} -التوبة: ١١٢-

عندما نوفّي حقّ بيعة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، الواجب علينا فوق كلّ "بيعة".. يعلّمنا إياه الحديث الصحيح:

(تبايعوني على السمع والطاعة، في المنشط والمكره، والنفقة في العسر واليسر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن تقولوا في الله، لا تخافون في الله لومة لائم...)[٢٠]

فلْنوفِّ ما علينا، يوفّ الله للمؤمنين وعده بالنصر على الظلم والظالمين، وأعداء الله أجمعين، وما النصر إلاّ من عند الله العزيز الحكيم.

هوامش

(٧)- عن أبي أمامة، صحيح الجامع الصغير رقم ٤٠٨٩ ومشكاة المصابيح رقم ٢١٣

(٨)- رواه المحاملي عن فاطمة بنت اليمان، صحيح الجامع الصغير رقم ١٠٠٧ وسلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ١٤٥

(٩)- عن أبي هريرة، رواه أحمد وأبو داوود والترمذي، وقال الألباني في مشكاة المصابيح رقم ٣٢٢: حسّنه الترمذي، وإسناده صحيح

(١٠)- عن ابن مسعود، صحيح الجامع الصغير رقم ٢٧١١

(١١)- عن عديّ بن عديّ الكندي، مشكاة المصابيح رقم ٥١٤٧

(١٢)- عن النعمان بن بشير، مختصر صحيح مسلم رقم ٩٥٦

(١٣)- سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ٣٧٤

(١٤)- عن جابر، صحيح الجامع الصغير رقم ٧٠٦١

(١٥)- الروايتان وسواهما في مشكاة المصابيح رقم ٥١٤٢

(١٦)- عن أبي سعيد الخدري، خرّجه الألباني وصحّحه بطرق متتابعة، سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ١٦٨

(١٧)- تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١٧٩، طبعة دار إحياء علوم الدين بدمشق

(١٨)- نقلا عن كتاب "الإسلام بين العلماء والحكام" لعبد العزيز البدري، ص ١١٢

(١٩)- تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ٧١

(٢٠)- سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ٦٣

الفصل الثالث

لماذا لا نجهر بالحق دائما؟

العلّة في الخوف لا الجهل – "التقية".. وتعليل الخوف – شواهد ونماذج تاريخية – هل "الضعف" عذر؟.. – بين الطاعة والمعصية – الطمع في "الثمن القليل"

العلّة في الخوف لا الجهل

هل الجهل بالحق عذر للسكوت عنه؟

الخوف ممّا لا ينبغي الخوف منه، والطمع فيما لا ينبغي الطمع فيه، هما في مقدّمة أسباب قصورنا عن أداء واجب الجهر بالحق كما ينبغي.

ومن شروط الجهر بالحق معرفته بطبيعة الحال، وبالتالي فمن الأسباب الموضوعية لعدم الجهر بالحق في بعض المجالات أو من جانب بعض الأفراد الجهل به. ولكن عندما يكون الحق مجهولا بالنسبة إلى العامّة في قضية من القضايا أو مكان من الأمكنة، هل يسقط عنهم واجب تحصيل المعرفة لإدراك الحق؟

ألا تسري هنا القاعدة الشرعية المتفق عليها أنّ ما لا يتمّ الواجب إلاّ به فهو واجب؟

ثمّ إنّ العارفين بالحقّ في تلك القضية أو ذلك المكان، ألا يحملون في حالة جهل العامّة بالحق واجبا أكبر للتعريف به، أي للجهر به حتّى تعمّ المعرفة به وتتسع قاعدة العمل من أجل إحقاقه؟

إنّ الجهل بالحق هنا قد يكون عذرا مؤقتا للجاهل حتى يعلم بالتعلّم، ولكنّه في الوقت نفسه سبب تحمّل إثم أكبر من جانب العالم بالحقّ الذي لا يبيّنه وقد أصبحت الحاجة إليه ماسّة.

يسري هذا على الأمور الصغيرة والكبيرة على السواء، ولكنّ واقع المسلمين اليوم هو أنّهم لا يواجهون قضية عدم قول الحقّ في صغائر الأمور والمسائل الجانبية، فهذه تجد –بحمد الله– من يتولّى بيانها على مختلف المستويات، بل ربّما وجدت من الاهتمام الكبير والزائد أحيانا ما يكاد يحجب عن الأنظار وجود قضايا أكبر بكثير تحتاج إلى قول الحقّ فيها ولا تجد من يقوله إلاّ نادرا.

المسلمون يواجهون قضايا مصيرية جذرية، تتعلّق بوجودهم الإسلامي من حيث الأساس، بحياتهم وفق ما يريد الإسلام، وحكمهم على ما جاء به الإسلام، وهنا ننطلق من اعتبار قول الحقّ معروفا للعلماء على جميع الأحوال، ولغالبية عامّة المسلمين على وجه الترجيح، فالشرط الموضوعي متوافر في الأصل للجهر بالحق، وهنا نسأل: لماذا لا نجهر بالحق دائما؟.. لماذا نشهد قصورا كبيرا على هذا الصعيد الأساسي بصورة خاصة؟ لا

سيما من جانب الفئة الأعلم من سواها بهذا الحق، والأقدر من سواها على التأثير بفضل نعمة الله عليها بالعلم والمعرفة وبالمكانة أحيانا. أليس من المفروض أن يكون هؤلاء في موضع القدوة الحسنة؟ هل يجوز أن يكونوا كذلك في "حجم" ما يعلمون وعلى غير ذلك في القيام بما يقتضيه هذا العلم منهم من واجب؟

"التقية".. وتعليل الخوف

لقد مرّ بنا حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (لا يمنعنّ رجلا هيبةُ الناس أن يقول الحقّ إذا علمه) وفي رواية (أو شهده أو سمعه)[٢١]

وكثيرا ما نذكر كلمة "قول الحقّ" فنقرنها بالقول "لا نخاف فيه لومة لائم"، مشيرين إلى هذا المعنى الوارد في آيات قرآنية وأحاديث نبوية..

وفي الحديث أيضا: (إنّ الله عزّ وجلّ يسأل العبد يوم القيامة فيقول مالك إذا رأيت المنكر فلم تنكره؟ –قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم– فيلقّى حجته فيقول: يا رب! خفتُ الناس ورجوتُك)[٢٢]

هذه الأحاديث –ككثير سواها– تبيّن أنّ السبب الأول في الامتناع عن الجهر بالحق هو "الخوف من الناس".. وممّا يحزّ في النفس ألما، أنّ "الخوف" أصبح يعتبر تعليلا مقبولا، وكأنّه الصفة المرغوبة لدى المسلم، بينما هو في هذه الأحاديث وسواها "سبب منهيّ عنه".

الأشدّ من ذلك خطرا على الأمّة ومستقبلها، أنّ الذين يقع عليهم واجب الجهر بالحق أكثر من سواهم، لعلمهم به أو لموقعهم منه، يوجدون لأنفسهم مسوّغات ما، ثمّ لا يكتفون بذلك بل يعلنونها وكأنّها ممّا يرضى به الإسلام، فيربّون العامّة على ما ارتضوه لأنفسهم من السكوت على الباطل، وربّما تأييد الباطل في بعض الأحيان أو أكثرها. وعلى رأس تلك المسوّغات ما يعرفه العلماء باسم "التقية".. أن يتقي المرء ظلم الظالم فيدفعه عن نفسه فلا يجهر بالحق في وجهه، فهل "التقية" هي الأساس في موقف الإسلام في هذه القضية أم الاستثناء؟

بتعبير أوضح: إذا كان العالم يريد بهذه "التقية" أن يدفع الأذى عن نفسه، أو ماله، أو أهله، أليس يعني ذلك أنّه يقدّم هذه "الضرورات" على الضرورة الأكبر وهي "الدين".. والدينُ هو أوّل ما يتوجّب حفظه كما تقول الأصول الشرعية الإسلامية؟

ولربّما يقبل الإسلام بالتقية في مواضع محدودة، وحالات استثنائية، ومن بعض المسلمين وليس منهم جميعا، لا سيما من علمائهم، وكلّ هذا مشروط بألاّ يترتّب على "التقية" ضرر أكبر بالدين، دين الفرد نفسه، ودين المجتمع ككل، ولكن لا يجوز بحال من الأحوال، ولا لأيّ فريق من الناس، أن تصبح "التقية" ستارا أو ذريعة للركون إلى الظالمين، فربّ العالمين يقول:

{وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللّهِ مِنْ أَوْلِيَاء ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ} –هود: ١١٣–

شواهد ونماذج تاريخية

لقد فهم الإمام أحمد بن حنبل رضـــي الله عنه التقية فهما آخر، يوم رفض الإقرار بتبنّي الدولة الإســلامية لعقيدة خلق القرآن، فجاءه من جاءه من العلماء بأحاديث التقية وهو يُعذّب، فقال: "فكيف تصـــنعون بحديث خبّاب أن كان قبلكم يُنشر أحدُهم بالمنشار ثمّ لا يصدّه ذلك عن دينه؟" ويحاول علماء من العلماء تليين موقفه تجاه الحاكم فيقول لهم ما ينبغي أن يقال اليوم لكثيرين: "إذا أجاب العالم تقية والجاهل يجهل، متى يتبيّن الحق؟"[٢٣]

إي والله.. متى؟ نسـألها للعالمين بالحقّ الذين لا يجهرون به، ولعلّهم لا يحملون بذلك إثم كتمان الحق فحسـب، بل ومعه إثم استمرارِ جهل الجاهلين به.

وما كان ابن حنبل بدعا بين العلماء الأتقياء، وليس من عالم من علماء اليوم من يجهل قصة الإمام مالك رضي الله عنه، إذ روى عن النبيّ صـــلّى الله عليه وســـلم قوله: (ليس على مســـتكره طلاق) فقال الناس: وليس على مســـتكره بيعة، فطالبه الحاكم بالامتناع عن رواية الحديث فرفض رغم ما يُروى عمّا واجهه من إهانة وتعذيب.. رفض كتمان قول الحقّ في حديث واحد من أحاديث رسول الله صلّى الله عليه وسلم، ولم يعتذر لنفسـه أو لسواه بالتقية[٢٤]

ويوم يكون بين العلماء أمثال سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير، يكون بين شباب الإسلام أمثال حطيط الزيات، ولا إطالة في رواية قصتهم، ففيها العبرة لمن يريد العبرة من العلماء ومن الشباب في هذه الأيام.

سعيد بن المسيب القائل: "لا تملؤوا أعينكم من أعوان الظلمة إلاّ بإنكارٍ من قلوبكم لكيلا تحبط أعمالكم".. والقائل: "ما أعزّت العباد نفسـها بمثل طاعة الله ولا أهانت نفسـها بمثل معصـية الله".. والقائل: "حججت أربعين حجّة وما فاتتني التكبيرة الأولى منذ خمسين سنة وما نظرت إلى قفا رجل في الصلاة منذ خمسين سنة".. واجه المحنة مع السـلاطين والولاة فرفض المغريات كما رفض الانصـياع رغم السـجن والجلد والتعذيب، إلى أن توفاه الله وهو ابن ٧٤ سنة[٢٥]

وسـعيد بن جبير رفض مغريات الحجّاج الثقفي بالمال والجواري والغناء، حتّى قال الحجّاج له: "ويلك يا سـعيد".. قال: "لا ويل لمن زحزح عن النار وأُدخل الجنة" فقال: "اختر يا سـعيد أيّ قتلة أقتلك"، فقال: "اختر أنت لنفسـك، فوالله لا تقتلني قتلة إلاّ قتلك الله مثلها في الآخرة"، فقال: "أتريد أن أعفو عنك؟"، فقال: "إن كان العفو فمن الله، وأمّا أنت فلا براءة لك ولا عذر"، فقال الحجّاج: "اذهبوا به فاقتلوه"، فلمّا خرج ضـحك سـعيد بن جبير، فردّوه إليه وقال الحجّاج: "ما أضـــحكك؟"، قال: عجبت من جرأتك على الله وحُلْم الله عليك"، فطُرح على الأرض وقال الحجّاج: "اقتلوه"، قال سـعيد: "وجّهت وجهي للذي فطر السـموات والأرض حنيفا مسـلما وما أنا من المشـركين"، قال الحجّاج: "وجّهوا به لغير القبلة"، قال سـعيد:" فأينما تولّوا فثمّ وجه الله"، قال الحجّاج: "كبّوه على وجهه"، قال

سعيد: "منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى"، قال الحجّاج: "اذبحوه"، قال سعيد: "أمّا أنا فأشهد ألاّ إله إلاّ الله وحده لا شريك له وأنّ محمدا عبده ورسوله، خذها منّي حتّى تلقاني بها يوم القيامة، اللهمّ لا تسلّطه على أحد يقتله بعدي"، فذُبح سعيد بن الجبير من الوريد إلى الوريد وكان عمره 74 سنة.

وجيء إلى الحجّاج برجل شاب مسلم يُدعى حطيط الزيّات، قال الحجّاج: "فما تقول فيّ؟" قال: "أقول فيك إنّك من أعداء الله في الأرض تنتهك المحارم وتقتل بالظنّة"، قال: "فما تقول بأمير المؤمنين؟"، قال: "أقول إنّه أعظم جرما منك وإنّما أنت خطيئة من خطاياه"، فأمر الحجّاج فوضعوا عليه العذاب حتى شقّقوا له القصب وجعلوه على لحمه، وشدّوه بالحبال ثمّ جعلوا يسحبون القصب قصبةً قصبة حتى انتحلوا (فصلوا) لحمه عن عظمه، فما يسمعون منه كلمة ترضيهم، فقيل للحجّاج إنّه في آخر رمق، فقال: أخرجوه فارموه في السوق، وما لبث أن استشهد حطيط الزيّات[٢٦]. فتى من فتيان المسلمين ما تجاوز الثامنة عشرة من عمره، ولكنّه وسعيد بن المسيب وسعيد بن الجبير وأمثالهم، هم الذين حفظوا هذا الدين بتقدير ربّ العالمين، وليس أولئك الذين يسايرون الحاكم سيّان ما يصنع بالإسلام والمسلمين، ممّن إذا ذكر التاريخ لهم اسما لم يذكره بخير. ولئن قال من قال: وما صنع هؤلاء، أليس هذا هو التهوّر بعينه أن يُستشهدوا دون أن يغيّروا من الواقع شيئا؟ فكأنّ القائل لم يسمع قطّ بقول الله عزّ وجلّ:

{وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ} -آل عمران: ١٦٩-

وهل يوجد من ينكر أنّ الفضل الحقيقي من بعد الله في حفظ الإسلام كان لمالك بن أنس الذي امتُحن وسُجن، وأبي حنيفة الذي امتُحن وسجن، والشافعي، وابن حنبل، وابن تيمية، وابن القيّم الجوزية، والعز بن عبد السلام، وجميعهم ممّن امتحنوا وابتُلوا، فما أخذوا بتقية وهم في موضعهم من القدوة، ولا قبلوا بسكوت عن الحق وقد عاهدوا الله ونبيّه على قول الحقّ؟

الفارق الحقيقي بين هؤلاء وبين من يوجدون لأنفسهم الذرائع هو قول العزّ بن عبد السلام رحمه الله وغفر له، يوم سئل كيف واجه الحاكم وموكبه فأمره ونهاه فقال: "لقد تمثلت عظمة الله في قلبي فصار السلطان كالقطّ"[٢٧]. ليست الذرائع والأعذار التي تقعد بصاحبها عن قول الحق بل وتجعله في كثير من الأحيان يقول الباطل أو يسوّغ للباطل ما يفعل، إنما هي حقيقة أنّ في النفوس رهبة السلطان، فلم تعد ترى عظمة الله عزّ وجلّ.

هل "الضعف" عذر؟

من التعليلات التي يراد بها ستر "الخوف" القول بالضعف، نحن ضعفاء اليوم فكيف نواجه جبروت الحاكم وبطشه ومخابراته وسجنه؟ ألا يقدّم الظالمون يوما بعد يوم الدليل على أنّهم لا يتورّعون عن البطش بمن يعارض بكلمة الحق؟ بلى، فلننتظر حتى يصبح الظالم عادلا من تلقاء نفسه!

لننتظر حتى يواجهنا الحقّ يوم القيامة بقول الله عزّ وجلّ:

{إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُواْ مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ () وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّؤُواْ مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ} -البقرة: ١٦٦ و١٦٧-

{وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاء لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ النَّارِ () قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ} -غافر: ٤٧ و٤٨-

{ وَبَرَزُوا لِلّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاء لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللّهِ مِن شَيْءٍ قَالُواْ لَوْ هَدَانَا اللّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاء عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ} -إبراهيم: ٢١-

اللهم لا تجعلنا من أهل النار. اللهم لا قول ولا عذر بعد قولك هذا في كتابك العزيز.

بين الطاعة والمعصية

شرّ الذرائع التي يلجأ إليها من يخافون الحاكم الظالم فلا يكتفون بعدم الجهر بالحقّ في وجه ظلمه، وإنّما يدفعون العامّة إلى التسليم بظلمه.. شرّها قولهم إنّ له حقّ الطاعة عليهم، بالبيعة له!

وكثير منهم يقرّ في غير حضرته، أو في كلام غير مباشر عنه، بأنّه لا يحكم بالإسلام، ولا ينصح للأمّة، فهم بذلك يقولون بطاعة من قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فيه: (ما من عبد استرعاه الله رعيّة فلم يحطها بنصيحة إلاّ لم يجد رائحة الجنّة)[٢٨]

إنّه لا تجوز طاعة هؤلاء في أمر واحد من الأمور التي ينحرفون فيها عن الحكم بما أنزل الله، فكيف بأصل وجودهم على غير الإسلام والحكم بالإسلام؟ ولقد وجّه أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه وأرضاه كلامه إلى عامّة الناس عند تولّيه الخلافة إذ خطب فقال: "أيّها الناس قد وُلّيت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن صدفتُ (أسأت) فقوّموني" إلى أن قال: "أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم"[٢٩]. **لا طاعة.. رغم البيعة الإسلامية الصحيحة التي سبقت، فأين البيعة الإسلامية الصحيحة هذه الأيام؟** وكيف يأتي من يقول إنّ حكام هذه الأيام لا تجوز معصيتهم لأنّ وصولهم إلى الحكم كان بطريقة مقبولة(!) على وجه من وجوه الاجتهادات الفقهية!

ألا إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: (لا طاعة في معصية الله إنّما الطاعة في المعروف)[٣٠]. (السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحبّ وكره، ما لم يُؤمر بمعصية، فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة)[٣١]. (سيليكم أمراء بعدي، يعرفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون، فمن أدرك ذلك منكم، فلا طاعة لمن عصى الله)[٣٢]

ألا إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قد عمّم كل التعميم، وفصّل كلّ التفصيل في هذه الأحاديث وسواها، ولا يُقبل في هذا الموضوع –ولا سواه– كلام يخالف كلام رسول الله صلّى الله عليه وسلم، الواضح الصريح المفصّل.

وإنّنا لنجد هذه الأيام جميع أصناف الطاعة، رغم توافر جميع الأسباب التي تستدعي عدم الطاعة، من قيام الحكام بالمنكرات، بينما الطاعة في المعروف، ومن أمْرِهم بالمعاصي، بينما لا طاعة في معصية، ومن ارتكابهم المعاصي بأنفسهم، بينما لا طاعة لمن عصى الله.

والسكوت وحده لا يكفي من جانب مَن مقامه مقام الجهر بالحق، وإن أراد بالسكوت تجنّب أذى دنيوي، فكأنّما أصبح هذا هو الأصل في الإسلام رغم نزول الأذى بكافة المسلمين بحكمهم بغير ما أنزل الله، بل وبمحاربة الإسلام في أرضه، واضطهاد العامّة والخاصّة، طالما أنّ ذلك، كلّه أو بعضه، لا يمسّ "الساكت" نفسه مسّاً مباشرا، أو كأنّما أصبحت الفتنة بالتعذيب أو القتل أكبر في نفوس الساكتين عن الحقّ من الفتنة التي يُفتن بها المسلمون اليوم في دينهم على كلّ صعيد من جانب معظم الحكام، ومن ذلك التعذيب والقتل أيضا!

لا يقولنّ قائل: إنّ هذه الأحاديث تعني السكوت والامتناع عن الطاعة فحسب، فالقضية هي قضية انحراف الحاكم عن الحكم بما أمر الله، وذاك ممّا يجب تغييره، ولا يتغيّر بمجرّد السكوت وعدم الطاعة، وهذا –كما سبق الكلام– ما فهمه العلماء الذين قال الله تعالى فيهم: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} –فاطر: ٢٨– وفهمه كذلك عامّة المسلمين كالأعرابي الذي قال لعمر بن الخطّاب رضي الله عنه: "لو رأينا فيك اعوجاجا لقوّمناه بحدّ سيوفنا". فإذا جاء أحدَنا حاكمٌ أو عالم بكلام يخالف هذا الفهم الإسلامي، نقول للحاكم أو العالم، إنّ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه ما زاد على أن أجاب الأعرابي مقرّاً بقوله وواصفا حال الأمّة المسلمة الراشدة: "الحمد لله الذي جعل في أمّة محمّد من يقوّم اعوجاج عمر بسيفه"[٣٣] نقول له: إنّ القضية ليست قضية مسوّغات، ليست قضية "تقية" ولا قضية "ضعف" ولا قضية "بيعة وطاعة"، إنّما هي قضية خوف، وربُّ العزّة يقول:

{أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ} –التوبة: ١٣–

{إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي} –البقرة: ١٥٠–

{إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءهُ فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ} –آل عمران: ١٧٥–

اللهم إنّا نسألك ألاّ تدع في قلوبنا مثقال ذرة خوف من سواك، ولا مثقال ذرّة طمع في غير رحمتك وجنّتك.

الطمع في "الثمن القليل"

الخوف ممّا لا ينبغي الخوف منه، والطمع فيما لا ينبغي الطمع فيه هما في مقدّمة أسباب قصورنا عن أداء واجب الجهر بالحقّ كما ينبغي. ويُروى في نهج البلاغة عن عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه أنّه كان يقول: "وإنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يقرّبان من أجل، ولا يُنقصان من رزق، وأفضل من ذلك كلّه كلمة

عدل عند إمام جائر"[٣٤]. وهذه كلمة جامعة لذكر السببين معا، الخوف من الموت، والخوف من نقص الرزق، وما كان رابع الخلفاء الراشدين كرّم الله وجهه ليستمدّ أقواله إلاّ من القرآن والحديث، ونحن نجد آيات الجهاد يدور معظمها حول محوري "النفس والمال".

والفتنة بالمال التي تحجز صاحبها عن أداء واجب الجهر بالحق، حتّى وإن تعيّن على سواه، نوعان، النوع الأوّل الانشغال بزينة الحياة الدنيا عن أداء هذا الواجب، وعن سواه في غالب الأوضاع، والثاني هو الغفلة عن حقيقة أنّ الرزّاق هو الله، وبالتالي خوف انقطاع الرزق على يد فلان أو فلان من عبيد الله.

ولا حاجة إلى ذكر ما ورد من نهي عن الافتتان بالمال والمتاع من الحياة الدنيا، فكلّ من يقرأ القرآن الكريم يطّلع على الكثير من الآيات بهذا المعنى.. { زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ..} -آل عمران: ١٤- و{اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ..} -الحديد: ٢١-

ويظهر النهي عن أن يشغل "المال" بأنواعه عن أداء واجب الدعوة عامّة في قوله عزّ وجلّ: {قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ} -التوبة: ٢٤-

بل ويبيّن لنا القرآن الكريم أنّ "كتمان الحق" يعود في غالب الحالات إلى الطمع بـ"الثمن القليل".. فيقول تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلاَّ النَّارَ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} -البقرة: ١٧٤-

ويقول عزّ وجلّ: {وَإِذَ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ} -آل عمران: ١٨٧-

إنّ الارتباط الوثيق بين وجوب أداء الدعوة إلى الحق على العلماء أكثر من سواهم -بما استُحفظوا عليه- وبين النهي عن التقصير في ذلك خشية من الناس، أو طمعا في الثمن القليل، وبين أهمية أداء الواجب على صعيد إقامة حكم الله في أرضه وخلقه بصورة خاصة.. هذا الارتباط ظاهر لمن يقرأ متدبّرا قول الله عزّ وجلّ مبيّنا حال اليهود مع كتابه، ومعلّما للمسلمين ألاّ يكون حالهم كحال اليهود: {إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللّهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَاء فَلاَ تَخْشَوُاْ النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلاَ تَشْتَرُواْ بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} -المائدة: ٤٤-

الأجر على الله وحده

ولئن كانت الفتنة بالمال تؤدّي إلى الانشغال عن أداء الواجب عامّة، وتمنع عن الجهر بالحق خشية على المال وطلبا له بصورة خاصة، فإنّ هذه الفتنة لا تصل إلى مؤمن بأنّ الله تعالى هو الرزّاق حقّ الإيمان.

ونجد هذا المعنى في توجيه القرآن الكريم لمحمد صـــلّى الله عليه وســـلّم بقوله تعالى: { لاَ تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ..} في ســورة الحجر، فإذا عدنا إلى الســياق القرآني وجدناه يدور حول الدعوة والجهر بها: {فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ} -**الحجر: ٨٨ إلى آخر السورة**-

وكذلك في الســـياق القرآني من ســـورة طه حول قول الله عزّ وجلّ { وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ..} -**طه: ١٣٠-١٣٥**-

كما يعلّمنا القرآن الكريم أن نربط الأجر على قول الحقّ والجهر بالدعوة، بالله وحده، وأن نقطع كلّ صـــلة "ترتبط بالأجر" على الدعوة مع من ندعوهم إلى ما أمر به الله.. يعلّمنا القرآن الكريم ذلك وهو يبيّن لنا كيف كان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، يقولون كما جاء على لسان نوح عليه السلام: {وَيَا قَوْمِ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالاً إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى اللهِ} -**هود: ٢٩**- وعلى لســـان هود عليه الســـلام: {يَا قَوْمِ لا أَسْـــأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي..} -**هود: ٥١**- وفي سورة الشعراء تتكرّر الآية الكريمة: {وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ} خمس مرات على لسان خمسة أنبياء، تأكيدا على هذه القاعدة في التعامل بين الدعاة والقوم المدعوين.

ولو رجعنا لقصص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لتبيّن لنا أنّ هذا يسري بصورة خاصّة على "القوم الحاكمين وملئهم"، وذاك ما سرى على محمد صلّى الله عليه وسلّم فطبّقه في دعوة قريش إلى الهدى: {قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا} -**الأنعام: ٩٠ والشورى: ٢٣**- {أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ} -**الطور: ٤٠ والقلم: ٤٦**-

ثمّ إنّ ردّ محمد عليه الصــلاة والســلام على عروض قومه عليه موسّـطين أبا طالب بينهم وبينه كما تروي كتب السيرة ليقطع كلّ شكّ باليقين: (يا عمّ، واللهِ لو وضـعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته)

مخاطر الطمع أكبر من مخاطر الخوف

وفي كلّ ما سبق منطلق أساسي للتعامل، تعامل من أراد الجهر بالحقّ مع "المال بين يديه" ومع من قد يدعوهم إلى الهدى ولديهم ما لديهم من مغريات، فلا المال بين يديه يفتنه عن دعوته، ولا مغرياتهم بالتي تغويه فينحرف عن طريقه.

ولا مبالغة في القول مقابل ذلك، إنّ ما يناله الحكّام عن طريق إغواء "عالم" أو إغواء "داعية" بمال أو منصب أو جاه أو مكانة، أخطر وأكبر ممّا يناله بمختلف أساليب البطش والترهيب والتخويف. والرسول صلّى الله عليه وسـلّم يقرّر قاعدة عامّة في الحديث الذي يرويه الإمام أحمد: (من أتى أبواب السـلطان افتُتن وما ازداد عبد من السلطان قربا إلاّ ازداد من الله بعدا)

ولهذا نجد العالم العابد حمّاد بن سلمة يقول لرسول الوالي محمد بن سليمان وقد بعث إليه يطلبه: :اقلب كتابه واكتب، أمّا بعد، إنّا أدركنا العلماء وهم لا يأتون أحدا، فإن وقعت لك مسألة فَأْتِنا وسل ما بدا لك، وإن أتيتني فلا تأتني بخيلك ورجلك فلا أنصحك وأنصح لنفسي والسلام"، فلمّا جاءه الوالي جلس بين يديه ثمّ سأله: "ما لي إذا نظرت إليك امتلأتُ منك رعبا؟" قال حمّاد: "حدّثني ثابت البناني قال سمعت أنسا يقول سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: (إنّ العالم إذا أراد بعلمه وجه الله هابه كلّ شيء، وإذا أراد به أن يكنز الكنوز هاب من كلّ شيء)[٣٥]. أيّ الصنفين نجد اليوم في حياة المسلمين؟

لو أنّ الأمر اقتصر على إهلاك شخص لنفسه أن آتاه الله علما فلم ينتفع به، لهان الامر بعض الشيء، فكلّ نفس تحاسَب على ما تفعل، ولكنّ هؤلاء الذين يعلمون بقول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (ما من نبيّ بعثه الله في أمّته إلاّ كان له في أمّته حواريون وأصحاب يأخذون بسنّته، ويقتدون بأمره، ثمّ إنّها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبّة خردل)[٣٦]

وهؤلاء الذين يعلمون قول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (.. ثمّ يليكم عمّال من بعدهم يقولون ما لا يعلمون، ويعملون ما لا يعرفون، فمن ناصحهم ووازرهم وشدّ على أعضادهم، فأولئك قد هلكوا وأهلكوا..)[٣٧]

هؤلاء الذين عرفوا –بحكم علمهم– هذه الأحاديث وسواها، تنهاهم عن "معاضدة ومؤازرة ومناصحة" أمثال ما في بلادنا من حكّام، يقولون ما لا يعلمون، ويعملون بما لا يؤمرون.. عرفوا هذه الأحاديث، ولم يكتفوا بمخالفتها، بل مضوا في تعليل ذلك في عيون عامّة المسلمين وآذانهم بمختلف الذرائع، حتى ليكاد يصدّق الشاب الداعية المسلم أقوالهم، ويقع فيما وقعوا فيه، ويربط مصير ما اؤتمن عليه من دعوة إلى الله –كما فعلوا– بالحاكم وبطانته!

ولكنّ الشاب المسلم الذي علّمه إسلامه أن إذا سمع قول الله ورسوله لا يكون له الخيرة من أمره، وتعلّم أنّ فهم الإسلام لم يكن في عهد من العهود حكرا على فرد ولا طبقة، يسمع تلك التعليلات جميعا، فتتبخّر دفعة واحدة أمام حديث صحيح واحد لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول فيه: (ليأتينّ عليكم أمراء يقرّبون شرار الناس ويؤخّرون الصلاة عن مواقيتها، فمن أدرك ذلك منكم، فلا يكوننّ عريفا، ولا شرطيا، ولا جابيا، ولا خازنا)[٣٨]

الحدود الواجبة بين العلماء والحكام

العلماء موضع ثقة المسلمين على مدى القرون الطوال، من أمثال ابن تيمية والغزالي، كانوا يفهمون الآيات والأحاديث، ويحدّدون "تعاملهم، مع الحكام وأصحاب المال، بصورة غير التي تتحدّث عنها التعليلات المعاصرة، وهي الصورة التي ينبغي للشباب المسلم أن يضعوها نصب أعينهم كلّما امتدّت يد الإغواء أو الإغراء أو الاحتواء إليهم.

هذا سعيد بن المسيّب يستميله خليفة أمويّ بمال فيقول: "لا حاجة لي فيها ولا في بني مروان حتى ألقى الله فيحكم بيني وبينكم"[٣٩]. وهذا سفيان الثوري يقول: "ما أخاف من إهانتهم لي، وإنّما أخاف من إكرامهم فيميل قلبي إليهم"[٤٠]. ويقول ردّا على رسالة وصلته من الحاكم: "اكتبوا إلى الظالم في ظهر كتابه، فإن كان اكتسبه من حلال فسوف يُجزى به، وإن كان اكتسبه من حرام فسوف يُصلى به، ولا يبقى شيء مسّه ظالم عندنا فيفسد علينا ديننا"[٤١]

ولمّا هاجم جيش مسلم يقوده غازان جيشا مسلما آخر يقوده الناصر بن قلاوون وهزمه، قرّب غازان لعدد من العلماء طعاما فأكلوا إلاّ ابن تيمية امتنع وقال: "كيف آكل من طعامكم وكلّه ممّا نهبتم من أغنام الناس، وطبختموه بما قطعتم من أشجار الناس؟"[٤٢]

وللغزالي حجّة الإسلام حديث مفصّل حول "ما يحلّ من مخالطة السلاطين الظلمة وما يحرم" في كتابه "إحياء علوم الدين".. منه: "الداخل على السلطان متعرّض لأن يعصي الله تعالى، إمّا بفعله، أو بسكوته، أو بقوله، وإمّا باعتقاده فلا ينفكّ عن أحد هذه الأمور". ثمّ يشرح كيف يكون الدخول إلى "دور مغصوبة" فهو حرام، ويكون التواضع حيث لا ينبغي " بل من تواضعَ لغنيّ ليس بظالم لأجل غناه، لا لمعنى آخر يقتضي التواضع، نقص ثلثا دينه، فكيف إذا تواضع للظالم؟ فلا يباح إلاّ مجرّد السلام". ثمّ يشرح الغزالي عدم جواز السكوت على ما يراه الداخل على السلطان الظالم من منكر عنده، ولا أن يدعو له بالبقاء، ولا أن يثني عليه، ثمّ يقول لمن يتجاوز ذلك كلّه إلى الأخذ من أموال السلاطين، متحدّثا عن أوضاع عصره، ولقد كانت بالمقارنة مع أوضاع عصرنا هذا في خير كبير:

"إنّ أموال السلاطين في عصرنا حرام كلّها أو أكثرها، وكيف لا والحلال هو الصدقات والفيء والغنيمة لا وجود لها وليس يدخل منها شيء في يد السلطان؟ فأمّا الآن فلا تسمح نفوس السلاطين بعطية إلاّ لمن طمعوا في استخدامهم، والتكثّر بهم والاستعانة بهم على أغراضهم والتجمّل بغشيان مجالسهم وتكليفهم المواظبة على الدعاء والثناء والتزكية والإطراء في حضورهم ومغيبهم. فلو لم يذلّ الآخذ نفسه بالسؤال (أولا) وبالتردّد في الخدمة (ثانيا) وبالثناء والدعاء (ثالثا) وبالمساعدة له على أغراضه (رابعا) وبتكثير جمعه في مجلسه وموكبه (خامسا) وبإظهار الحب والموالاة والمناصرة له على أعدائه (سادسا) وبالستر على ظلمه ومقابحه ومساوئ أعماله (سابعا) لم ينعم عليه بدرهم واحد، ولو كان في فضل الشافعي رحمه الله مثلا، فإذن لا يجوز أن يؤخذ منهم في هذا الزمان ما يُعلم أنّه حلال لإفضائه إلى هذه المعاني، فكيف ما يُعلم أنّه حرام ويُشكّ فيه؟ فمن استجرأ على أموالهم وشبّه نفسه بالصحابة والتابعين فقد قاس الملائكة بالحدّادين".

رحم الله الغزالي، ورحم الله العلماء.

هوامش

(٢١) – عن أبي سعيد الخدري، خرّجه الألباني بطرق متتابعة في، سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ١٦٨

(٢٢) – رواه البيهقي في شعب الإيمان، وهو في "مشكاة المصابيح" للتبريزي بتخريج الألباني تحت رقم ٥١٥٣

(٢٣) – عن ترجمة الإمام أحمد بن حنبل في "تاريخ الإسلام" للحافظ الذهبي

(٢٤) – القصة مشهورة في مصادرها التاريخية، وترجمة الإمام مالك متوافرة في كتاب "مالك" لمحمد أبي زهرة

(٢٥) – "سعيد بن المسيب" بقلم الدكتور وهبة الزحلي

(٢٦) – عنه وعن سعيد بن الجبير في كتاب "الإسلام بين العلماء والحكام، لعبد العزيز البدري

(٢٧) – "عظماؤنا في التاريخ" لمصطفى السباعي

(٢٨) – عن أبي هريرة، رواه البخاري بهذا اللفظ، وهو في "اللؤلؤ والمرجان" تحت رقم ١٢٠٠

(٢٩) – عن كتاب "تاريخ الخلفاء" للسيوطي

(٣٠) – عن عليّ بن ابي طالب كرم الله وجهه، رواه مسلم بهذا اللفظ، ورواه البخاري وغيره، وخرّجه الألباني تحت رقم ١٧٩ و ١٨٠و ١٨١ في سلسلة الأحاديث الصحيحة

(٣١) – عن عبد الله بن عمر، رواه البخاري بهذا اللفظ وهو في "اللؤلؤ والمرجان" تحت رقم ١٢٠٥

(٣٢) – عن عبد الله بن الصامت، رواه الحاكم، وخرجه الألباني تحت رقم ٥٩٠ في سلسلة الأحاديث الصحيحة

(٣٣) – القصة مشهورة في تراجم عمر، ومنقولة هنا عن "عبقرية عمر" لعباس محمود العقاد

(٣٤) – نهج البلاغة، طبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات في بيروت، صفحة ٨٩–٩٠

(٣٥) – القصة: فصل ما يحل من مخالطة السلاطين الظلمة وما يحرم، من المجلد ٢ من إحياء علوم الدين للغزالي، وعن الحديث يقول العراقي في تخريجه إنّه معضل

(٣٦) – رواه مسلم عن ابن مسعود

(٣٧) – رواه البيهقي والطبراني وصحّحه الالباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة تحت رقم ٤٥٨

(٣٨) – رواه ابن حبّان وخرّجه الألباني في الصحيحة تحت رقم ٣٦٠

(٣٩) – عن كتاب بين العلماء والحكام لعبد العزيز البدري ص ١٣٣، طبعة ١٩٦٦م

(٤٠) – المصدر السابق ص ١٢١

(٤١) – المصدر السابق ص ٩٦

(٤٢) – المصدر السابق ص ٧٨

الفصل الرابع

كيف نجهر بالحق؟

بين القول والتطبيق – استشعار المسؤولية – مقاييس ومعايير

بين القول والتطبيق

الهدف من هذا البحث هو التعامل مع الواقع، وكما ورد في المقدّمة: المطلوب إحياء قضـــية الجهر بالحق، في واقع المسـلمين العاملين، وواقع دعوتهم إلى الله، في كلّ ميدان ومكان، ومن هنا السؤال كيف نجهر بالحق؟ وقد بات أداء الواجب حتميا في التعامل مع واقع فاســد نعايشــه، ويحتاج إلى الجهر بكلمة الحق فيه، قســطا من الواجب لا ينفصل عن العمل من أجل إظهار الحق وإزهاق الباطل.

إنّ كثيرا ممّا نقول ونكتب ونعقد من أجله المؤتمرات والندوات، ونســوّد به صــفحات الكتب والمجلات، هو من الأمور المتفق عليها من حيث الأساس، بين غالبية المسلمين نظريا، وغالبية العاملين للإسلام بصورة خاصة. فإذا نظرنا تبعا لذلك في واقع العمل الإسـلامي، نجد القليل من ذلك ما ينتقل من مستوى أمور متفق عليها، إلى واقع تطبيقي، نمارسه، ونعيشه، ونتغيّر به ونساهم في التغيير.

ليست المشكلة في الأصل في حاجة إلى "بيان" فما يجهل أحد منّا قول الله تعالى: {إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِـهِمْ} -الرعد: ١١- وقوله جلّ وعلا: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ () كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ} -الصف: ٢ و٣- ولا يجهل أحد أيضا أنّ القرآن الكريم حافل بالآيات التي تربط بين الإيمان والعمل ربطا وثيقا. قد يقول قائل: بيان ذلك واجب من باب التذكير، وأقول: وهل يمكن أن يبلغ مفعول تذكيرنا كما أمر به الله عزّ وجلّ، ما لا يبلغه القرآن الكريم ونحن نتلوه ونسمعه بحمد الله صباح مساء؟ وقد يقول قائل: بيان ذلك واجب من باب الحثّ على شــرح المعاني وتدبّرها، وأقول: وهل في هذه القضــيّة التي شــرحها القرآن الكريم العظيم أوسع شرح وبيّنها بالبيان المعجز ما لا يزال غامضا على أحد منّا؟ الحقيقة البسيطة الخطيرة جوابا على هذه التساؤلات وأمثالها هي أنّ الكلمة في حياتنا لم تعد لها قيمتها التي أرادها الله عزّ وجلّ أن تكون، معيارا لصــدق الإيمان. **ونردّد الحديث كثيرا عن مســؤولية الكلمة، والجزاء على الكلمة، ودور الكلمة، ويبقى حديثنا نفسه مجرّد "كلمة" بقيمة ناقصة، لأنّها لا تتحوّل إلى عمل توجبه.**

استشعار المسؤولية

هذا ممّا يدفع الكاتب أيضا إلى التساؤل: ما الفائدة ممّا يكتب؟

لا سيّما وأنّ محور القضيّة هو "الكلمة" والجهر بها حقّا مغيّرا للباطل في واقع قائم، هل يتحدّث عن "كيفية الجهر بالحق" قبل أن يستقرّ بعض الاطمئنان بأنّ الحديث ينتقل إلى ممارسات عملية؟

وقد يقول قائل: هذه نظرة "متشائمة"، تتجاهل ما نلمسه –بحمد الله– من ظهور بوادر التغيير، لا سيّما على مستوى الشبيبة، وأقول: إنّ من مشكلاتنا أنّنا قليلا ما نقرّ بحقيقة الواقع كما هو، لا سيّما عندما يكشف هذا الإقرار مباشرة عن بعض جوانب قصورنا أو تقصيرنا، فليست المشكلة في أنّه لا يحدث تغيير أصلا، وإنّما هي في أنّ **بوادر التغيير التي نرصدها، ما تزال أضأل حجما، وأضعف مفعولا، وأبطأ سرعة، ممّا يوجبه علينا الإسلام في هذه المرحلة التاريخية بالذات**، ونحن نرى محاصرة الإسلام، والحرب على الإسلام، تنمو حجما، وتزداد مفعولا، وتتضاعف سرعة، بصورة يبرز معها عملنا لمواجهة ذلك بكلمة الحق –فضلا عن ممارسة عملية البناء– دون مستوى الإسلام نفسه، ودون مستوى العصر الذي نعيش فيه، في وقت واحد.

إذا أقررنا أنّ واجب الجهر بالحق واجب كبير، يزداد إلحاحا في قضية السياسة والحكم مثلا، ولا سيّما في فترة سواد الظلم في الأرض وعلى العباد، وأقررنا بأنّ الحكم الإسلامي كما أراده الله تعالى مفقود بدرجات متفاوتة ولكنّها خطيرة إجمالا، وأقررنا أنّ الظلم والفساد شائعان شيوعا كبيرا.. فما قيمة هذا الإقرار دون ممارسة؟ **إنّ البحث في هذا الموضوع لا قيمة له ابتداء، إلا عندما يقترن القول بالممارسة العملية التطبيقية.**

وإذا أقررنا أنّ واجب الجهر بالحق واجب عامّ على كلّ مسلم بحسب علمه واستطاعته وموقعه، وهو على العالِم بالإسلام وبالواقع القائم أوجب، وأقررنا بأنّ عامّة المسلمين على اختلاف مستويات علمهم وتباين مواقعهم، وأنّ عامة العلماء المسلمين الخبيرين بالإسلام والعصر، لا يؤدّون هذا الواجب بحدّ الكفاية كما ينبغي، فما الفائدة من هذا الإقرار النظري عبر الدراسة، ما لم ينتقل في حسّ المسلم وواقعه وحسّ العالِم وواقعه، إلى تطبيق حيّ مغيّر؟ **إنّ المسؤولية في ذكر ذلك والإقرار به لتزداد حجما بين يدي الله عزّ وجلّ بمجرّد الذكر والإقرار، ولا يعفي منها بعد رحمة الله تعالى إلا العمل نفسه.**

وإذا أقررنا أنّ واجب الجهر بالحق لا يحول دوننا ودون أدائه، إلاّ خوفٌ أو طمع، واللهُ أحقّ أن نخشاه وجنّته أجدر بأن نطمع فيها، فما الفائدة من هذا الإقرار، ونحن نرصد أنّ الخوف من الحاكم الظالم، والطمع في مغريات فانية، قائمان، إلاّ إذا تحوّلت الكلمات إلى استعلاء واقعي عملي بالإيمان والإسلام على المخاوف والشدائد والمغريات؟

إنّ المشكلة الحقيقية التي نواجهها لا تكمن في "بيان" كيفية الجهر بالحق ومتى يكون، بل تكمن في أنّها مشكلة خاصّة، إذا صحّ التعبير، أو مشكلة فردية، قائمة بين المسلم ونفسه، وحسابها قائم بين المسلم وربّه.

هذا ممّا يستشعر الكاتب مسؤولية قوله وهو يخوض في بحث الجهر بالحق، فيقول لنفسه ولكلّ قارئ أو قارئة: لا حلّ لمشكلة الجهر بالحق، وأن يكون وسيلة للتغيير، إلاّ بأن يحاسب كل منّا نفسه، ويتأمّل في واقعه الذي لا

يعرفه تمام المعرفة إلاّ ربّه، كما يعرفه هو من دون بقية الناس، فإن وجد الواحد منّا نفســـه من الذين يجهرون بالحقّ، ولا يمتنعون عنه بتعليلات مرفوضة، فليحمد الله عزّ وجلّ، وليضاعف جهده ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وإن وجد غير ذلك فلا يلومنّ إلاّ نفســـه، فالله عزّ وجلّ يحاســـب على الأعمال مع الأقوال، ويقول في الحديث القدســـي: (إنّما هي أعمالكم أحصـــيها لكم ثمّ أوفّيكم إياها، فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنّ إلاّ نفسه) – **رواه مسلم** –

مقاييس ومعايير

(الغاية.. رضوان الله – العلم.. بقدر المطلوب – الجهة المستهدفة – الهدف المباشر – المعطيات والظروف – الأسلوب)

سـبق التنويه ببعض الشـروط للجهر بالحق في ثنايا الحديث، وهي ما تمثل المقاييس والمعايير التي نحتاج إليها في ممارسة أداء الواجب، ويمكن إجمالها فيما يلي، وفيها ما ينطوي على "كيفية الجهر بالحق" أيضا:

١– الغاية.. رضوان الله

ليس الجهر بالحق "هواية" أو "ميدانا للفخر" فلا ينبغي أن يكون للنفس فيه نصـيب، بل الغاية هي رضـوان الله. وطلب رضـوان الله إحسـاس يقيني، لا يُسـتحضـر بمجرد لفظ النية باللسـان، ولا بمخادعة النفس. النية من أعمال القلب يعلمها علاّم الغيوب، ولا يطّلع على حقيقتها من البشـــر إلا الذي يمارس الجهر بالحق نفســـه، فما لم يســـتشـــعر خلوص غايته في أعماقه، ويســـتغرق في ذلك متأكّدا من حقيقة أمره، فالأجدر به أن يتجنّب حمل المسؤولية عن قول أو عمل لغير ما وجب له.

الجهر بالحق واجب ومسؤولية وأمانة، ولا يصحّ هنا التساؤل إنّ العمل الصالح يأتي بثمرته على كل حال، فعلام تكرار تأكيد أهمية النية الخالصـة والغاية البيّنة!.. إنّ **الجهر بالحق تخصـيصـا من الأعمال التي تنعكس عليها النوايا، فإن فسدت أصبحت النتيجة نقيض الغرض المطلوب وقد تسبّب فسادا بين الناس.**

والجهر بالحق أمر تترتب عليه نتائج لا تتعلّق بمن يؤدّيه فقط، وهذا شأن معظم أعمال اللسان، ويلفت النظر أنّ تعامل الإسـلام مع كل ما يرتبط بالعلاقات بين البشـر ينطوي على تشـديد أكبر في بيان أمر الوجوب أو تحذير أكبر في بيان أمر التحريم.

مثلما ورد في تحريم الربا "إنذار بحرب من الله ورســـوله"، وفي تأخير أجر الأجير "تحذير من خصـــومة النبي صـــلى الله عليه وســـلم يوم القيامة"، نجد تشـــبيه الغيبة بأكل لحم الأخ ميتا، ونجد في نقل الكلام دون تحقق {إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِـــنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَـــبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ} –النور: ١٥– ونجد قول الزور من أكبر الكبائر، وأن آفات اللسان تكبّ الناس على مناخرهم في النار يوم القيامة.. وهكذا.

إنّ للكلمة موقعا بالغ الأهمية بمعايير الإسلام، وهي من الأمور التي بات يُستهان بها كثيرا، والكلمة هي مناط الجهر بالحق. قد لا يغيب عن الأذهان إلا نادرا أنّ عدم أداء هذا الواجب يترتّب عليه أثر كبير في واقع حياة الناس، ولكن قليلا ما يدور التفكير بالمسؤولية الكبيرة المترتبة أيضا على أداء الواجب، أي المسؤولية عن الأثر الذي يصنعه في حياة الناس، فالمسؤولية في الحالتين جسيمة، وكما نقول: لا بدّ من أداء الواجب، نقول بتأكيد مماثل: لا بدّ من أدائه على وجه صحيح، وأول شروط الصحة خلوص النية.

الجدير بالتنويه وبالتفكير العميق أيضا، أنّ **أهمية خلوص النية بحيث يكون الجهر بالحق لمرضاة الله، ترتبط أيضا بطبيعة هذا الواجب نفسه، فالتعرّض إلى الآفات المفسدة للنية الخالصة أكبر بكثير عند ممارسة الجهر بالحق، منها عند ممارسة واجبات أخرى كثيرة.**

إنّ الجهر بالحق يدفع كثيرين إلى الإنصات والإعجاب والتقدير وربما المديح، وجميع ذلك من مداخل الإعجاب بالنفس والغرور والتكبّر، وسوى ذلك ممّا يلعب دوره في زيادة الحرص على الجهر بالحق أكثر، مع خطر الانزلاق في رغبة نوال المزيد من الإعجاب والمديح!

وإنّ الجهر بالحق يمكن أن يعرّض صاحبه إلى محنة وابتلاء –ولا يستهان بهما– ولكن ما أخطر ذلك عليه، ففيهما يكمن منزلق لا يسهل تجنّبه، فقد يكونان مدخلا خفيا مخادعا من مداخل الغرور بالنفس، فلا يسهل كشفه للتخلّص منه، إذا ما أصبحا سببا لغلبة الاعتقاد أنّ المحنة والابتلاء ما كانا لولا أنّ الكلام صحيح، وتأثيره كبير، فتتضاعف الرغبة الذاتية للجهر بالحق، ويضمحلّ الحرص على مراجعة النفس ومحاسبتها، وهو ما لا بدّ منه، للتحقق المتجدّد من أنّ مَن يجهر بالحق على حق فعلا، وليس متوهما أو متسرعا أو متعصبا.

في حالتي الفتنة بالمديح وبالابتلاء يبقى الدواء الأنجع هو الحرص الأكبر على خلوص النية، الموجبة بدورها للحرص على صحة المضمون والأسلوب.

٢– العلم.. بقدر المطلوب

صحيح أن الواقع الذي يعيشه الفرد من المسلمين والمسلمات واقع حافل بما لا يحصى من القضايا الكبيرة والصغيرة التي تتطلّب الجهر بالحق فيها، ولكنّ الإنسان الفرد لا يحيط علما بكل أمر من الأمور وكل قضية من القضايا، وأوّل **ما تتطلّبه ممارسة الجهر بالحق في أمر أو قضية، هو المعرفة الكافية، وليس السطحية أو الناقصة أو غير المضمونة.**

هذا ما نفهمه من أنّ الأمر بكلمة "اقرأ" كان قبل الأمر بكلمة "فاصدع"، وأنّ كلمة "فاصدع" اقترنت بتحديد الشرط وهو: "بما تؤمر"، فمعرفة مضمون "الأمر" مقدّمةُ أوّلِ صورة لتنفيذه.

وغياب شرط العلم عند القول يجلب مقت الله {كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ} –الصف: ٣–

ولئن سبق التنويه بأن المعلوم من الدين بالضرورة معلوم لكل مسلم، فليس في ذلك ما يعني أنّ كل أمر من أمور الدين والمسلمين هو ممّا يستبيح المرء لنفسه القول فيه بما يحسبه حقا، إنّما يرتبط وجوب الجهر بالحق مباشرة بحدود "قدر المعلوم لديه فعلا" حول الموضوع المطروح. لا ينبغي أن يؤخذ تعميم هذه القاعدة "المعلوم بالضرورة" أو أمثالها، لتكون مدخلا للتساهل في ممارسة الجهر بالحق –كما يظنّه صاحبه– في كل أمر من أمور المسلمين وأمور الدنيا، وهو لا يحيط علما بحقيقة هذه الأمور، لا سيما في واقعنا المعاصر الذي تشابكت فيه المعلومات، وتشعّبت، وتخصصت، وتفرّعت.

إنّ من أسباب كثير من الرزايا التي نعايشها، أنّنا **لا نعايش فقط عالماً بأمرٍ لا يُجهر بالحق فيه على نحو قويم، بل نعايش في الوقت نفسه جاهلا بأمر وهو يقول فيه ما يقول وينشر بين الناس ما ينشر، ممّا يتصوّره هو حقا، وقد لا يكون، بل لا يكاد يصادف قولُ الجاهل الحقَّ فعلا إلا نادرا، عن غير قصد وإعداد من جانبه، ناهيك عن قول ما يقول بأسلوب غير قويم.**

إنّ تقوى الله واجب لا ينكره مسلم أو مسلمة. ورغم ذلك نجد أنّ الدعوة إلى تقوى الله عز وجل هي –على سبيل المثال– من صور الدعوة إلى أمر معلوم بالضرورة، أمّا إسقاط الأمر بالتقوى على قضية بعينها، تتعلّق بحدث من الأحداث، التي نعاصرها في مثل قضايا فلسطين وأفغانستان، أو التقدّم والتخلّف، أو الفقر والبطر، ثم ربط التقوى بأمر معين مطلوب هنا وهناك أو مرفوض، وربطها بفلان أو فلان.. فهذا ما يوجب القول إنّ تقوى الله في كل من تلك القضايا مرتبطة ارتباطا مباشرا بالمعرفة الكافية لِما ينبغي صنعه، وبالنسبة إلى كلّ فرد مرتبطة ارتباطا وثيقا بعلمه وقدرته وموقعه، كي يتحقق الغرض المشروع في كل حالة، وما لم يعلم المتكلم ما هو الغرض المشروع المطلوب، فمطالبته به ليست بالضرورة مطالبة بتقوى الله، وهو لا يستطيع تحديد ذلك الغرض المشروع المطلوب دون معرفة كافية بالقضية، أو بالجانب الذي يتناوله بالحديث منها، وبالجهة المخاطَبة.

الجهاد في سبيل الله فريضة لا ينكرها مسلم أو مسلمة، ولكن إسقاط وجوب فريضة الجهاد على حالة بعينها، لا يستقيم دون أن يكون من يدعو إليه عارفا بتلك الحالة معرفة كافية، مقدّرا لمعطياتها والمؤثرات فيها وما يترتب على ممارسة الجهاد على صعيدها.

ولا يتحقق تحصيل العلم في أي قضية –اليوم– من خلال الزعم بفهم مقولة "هم رجال ونحن رجال"، إنما يتحقق من خلال بذل الجهد الكبير المتواصل، والاستعداد للسماع والتلقّي أكثر من الاستعداد للتسرع في القول والبيان.

مرة أخرى ليس في ذلك ما يضيّق مجال الجهر بالحق، فالدعوة إلى تقوى الله تعميما أو إلى الجهاد تعميما على سبيل المثال، لا تتطلّب علما مفصلا قدر ما تتطلب **خلقا وسلوكا وذوقا**، إنّما الحديث هنا عمّا يلزم مزيدا من العلم قبل القول.

من أخطر المزالق في هذا الميدان، ما نرصد من تعميم لقاعدة "الأجر والأجرين للخطأ في الاجتهاد والصواب فيه" تعميما فاسدا، فصحّة سريان مفعول القاعدة على مسلم بعينه أو مسلمة بعينها، مرتبطة بما يحققه أو تحققه من شرط العلم المؤهّل للاجتهاد في المسألة التي تكون ممارسة الجهر بالحق على صعيدها.

والأخطر ممّا سبق –بل المنطلق لكثير من الآفات الأخرى المذكورة وسواها– هو اعتياد "التهاون" في أمور الدين بحجة ممارسة الدعوة إلى ما أمر به –أو هي الرغبة في ذلك.. حتى لتكاد تصبح من هوى النفس أحيانا– فكأنّ هذه الممارسة لأمر عظيم مفروض، تبيح لصاحبها كلّ أمر!

إنّ من وجوه التهاون بالدين، الكلام فيما لا يعلم المتكلم، لا سيما في أمر من أمور الدين نفسه، مع الادّعاء جهلا أنّ هذا من الدين {وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ} –**الحج**: ٨ **ولقمان**: ٢٠– وأشدّ من ذلك أن يأتي هذا الادعاء قصدا، فذاك ما نعاه القرآن الكريم على من مارسه من أهل الكتاب {وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ} –**آل عمران** ٧٨–

ويعلم المتكلم –فهذا مما يعلم بالضرورة– أنّ الدين على رأس الضرورات الخمس في التشريع، بينما غالبا ما لا يكون لديه هو نفسه مثل هذا التهاون في التعامل مع الضرورات الأخرى عندما يتعلّق الأمر به وبمن يحب، بما في ذلك ضرورة "الحياة" مثلا، فلا تجد عاقلا يجتهد في أمر من أمور التطبيب، لا سيما لنفسه وأهله، دون علم مسبق، بمقدارٍ يكفي "ليجتهد"، مع ترجيح احتمال صواب اجتهاده، إلى أقصى درجة ممكنة في العرف البشري.

ولكن حتى من يتهاون في هذه الأمور فيتواكل، والتواكل مرفوض، فهذا يؤخذ عليه، ولا يبيح له أن يتهاون أيضا في وجوب التعلم، بقدر المطلوب فعلا لا توهّما، عند الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما يرتبط بذلك من حقوق الناس. **إنّ الجهر بالحق قبل تحصيل العلم فيما يوجب ذلك، سلوك يزيد بخطره على خطر السكوت عن قول الحق أو ما يحسبه صاحبه حقا في هذه الحالة، دون أن يتحقق من ذلك ويتيقّن.**

٣– الجهة المستهدفة

ممارسة الجهر بالحق في قضية بعينها يمكن أن تأخذ مضامين وأساليب مختلفة، ولا يمكن أن تتماثل مطلقا كما لو وضعت في قالب من القوالب. ويأتي التباين المطلوب أول ما يأتي على أساس النظر فيمن يتوجّه إليه الكلام، فلا يفيد استخدام الطريقة نفسها مضمونا وأسلوبا إذا كان الجهر بالحق موجّها للعلماء، أو الحكام، أو العامة، أو موجها للمسلمين أو غير المسلمين.

ليس من الجهر بالحق مثلا أن يكيل الجاهل للعالم الاتهامات جزافا بدعوى أنّه من "علماء السوء"، أو "علماء السلاطين"، فالعالم موضع الثقة هو القادر على التمييز بشأن العلاقة بالسلطات، ما إذا كانت قائمة على اجتهاد

خاطئ أو على منفعة دنيوية رغم العلم بالحق. وأقصى ما يمكن أن يمضي عليه العامّة بهذا الصدد هو اللجوء إلى من يثقون بهم من العلماء سائلين عن حقيقة أوضاع فلان أو فلان ممّن لا يثقون بهم من العلماء. أمّا أن يصل فريق إلى مستوى تخوين العلماء جميعا، فذاك دليل على الافتراء، وفي كل تعميم قدر من الافتراء كبير أو صغير.

وليس من الجهر بالحق مثلا آخر أن يقف الخطيب على المنبر مخاطبا المصلّين يوم جمعة، فيكيل لهم الاتهامات بأنهم من القاعدين لأنهم لا يجاهدون، أو بالنفاق لأنهم لا يعلنون موقفا من السلطان، أو بسوى ذلك من النعوت، وهو –سيّان كم يبلغ من العلم– ليس مطلعا على أحوالهم وظروفهم الفردية، وهنا أيضا يتحوّل التعميم إلى افتراء، ناهيك عن المفعول السلبي لمثل هذه الأسلوب على من يتلقّون الاتهامات، وهم لا يستطيعون مجرّد الاعتراض، وإلا أضيفت أيضا تهمة مقاطعة خطيب الجمعة في خطبته!

لا بدّ من ربط الجهر بالحق بمواصفات الجهة المستهدفة، ثم تتفاوت المواصفات داخل نطاق كل جهة مستهدفة على حدة، فقد يكون موضوع الجهر بالحق مرتبطا بحدث من الأحداث السياسية التي يعرف عنها فريق من العامة ما لا يعرفه آخر، أو أمر من الأمور الشرعية وهو من أمور التخصص الفقهي التي تتفاوت درجات علم العلماء فيها.

وقد تكون الجهة المستهدفة من الجهر بالحق من الشبيبة الأشدّ تعرّضا للتسرع في التصرف تحت تأثير الحماسة من الكهول، أو من فئة متخصصة متفوّقة في ميدان التجارة وموضوع الخطاب يتناول ميدانا سياسيا، أو من فئة لا تملك شروى نقير والحديث يدور عن غوث محتاجين. والربط بين مضمون ما يقوله من يمارس الجهر بالحق، ومواصفات الجهة المستهدفة بما يقول، يعني مطالبتها بما تقدر عليه وما هو مطلوب منها شرعا، وإلا يمكن أن تؤدّي المطالبة إما إلى ضياع المقصود بها، أو حتى إلى التصرّف تأثرا بما يقال، ولكن على غير علم أو دون تقدير للنتائج.

وقد تطوّرت "مواصفات الجهة المستهدفة" في قضية الجهر بالحق تطوّرا كبيرا في هذه الأثناء، فما سبق يسري تخصيصا عندما يكون الجهر بالحق كافيا على نطاق ضيّق، أي عند الحاجة إلى بيان أمر من الأمور لجهة مستهدفة محدودة العدد ويمكن الوصول إليها مباشرة. ولكن لم تعد الكلمة التي تقال قابلة للحصر في نطاق ضيّق في عالمنا المعاصر –إلا نادرا– إذ بات ينتشر القسط الأعظم من كلّ ما يقال عموما انتشارا واسعا، وهذا ما يسري على ميادين الجهر بالحق.

لقد أصبح كثير ممّا يقول بعضنا أو يكتب، يبلغ خلال فترة وجيزة درجة التعميم دون حدود، وحتى عندما لا يقصد القائل نفسه ذلك، إذ يمكن أن يكون انتشاره مرتبطا بالوسيلة التي يستخدمها فيطلع عليه كل من يريد الاطلاع ومن لا يريد أحيانا، أي المسلم وغير المسلم، العالم بما فيه الكفاية عن القضية المطروحة وغير العالم،

مع تفاوت الأعمار والاستعدادات الشخصية للتصرف، وتفاوت الظروف والمواقع. لتكن القضية المطروحة –على سبيل المثال– قضية واجب الدفاع عن النفس إذا ما تعرّض المرء في نفسه أو أهله أو متاعه للعدوان، فإن واجه المرء حالة بعينها، ظاهرا كل ما يرتبط بها، وكان طالب المعلومة قادرا على التصرّف بما يعنيه هذا الواجب على الوجه المشروع، سقط كثير من التحفظات، وقد يكفي البيان بعبارة أو عبارتين، ولكن عندما نقرأ عبارة أو عبارتين عن "وجوب الدفاع عن النفس..." على النحو المذكور، وتكون هاتان العبارتان عبر النشر بوسيلة مقروءة أو مسموعة، في متناول مختلف الفئات في مختلف البلدان وفي مختلف الظروف، فلا بد أن يستشعر من تصدر عنه هاتان العبارتان، أنّ احتمال الأخذ بمقتضاهما على نحو خاطئ بات كبيرا واسع النطاق، ولا يمكن ضبطه، ولا حتى الإحاطة علما بوقوعه. **كلما اتسع نطاق من تصل إليهم كلمة الحق، عظمت مسؤولية من تصدر عنه من حيث صياغتها**، ولا يغنيه في ذلك الزعم أنّه مسؤول عما يقول فحسب وأن الآخرين مسؤولون عما يفهمون ويصنعون:

– إن اجتهد المرء فأخطأ في قولٍ ما، وسمعه فردٌ أعلم منه بمضمون الموضوع، كان قادرا على التصويب، وهذا ممّا يتبيّن لنا مثلا عند التأمّل في حديث "تأبير النخل"، فقد كان الكلام فيه موجّها لصاحب المصلحة وهو أعلم بمصلحته والكلام نفسه خاص لحالة محددة لا يقبل التعميم، وهنا يحمل صاحب المصلحة المسؤولية عن الاستيعاب والتقدير، وربما الردّ والنقد..

– أما إن اجتهد المرء فأخطأ في قولٍ ما قابل للتعميم على مجالات وحالات عديدة، وسمعه أو قرأه عدد لا يحصيه من الناس، فيهم العالم بالموضوع وغير العالم، والمتحمّس وغير المتحمّس، وغير ذلك من أصناف البشر، فأخذ مَن أخذ بكلامه دون تمحيص، وتصرّف دون روية، فلا يمكن هنا أن يتنصل القائل من المسؤولية عمّا سببّه قوله، ما دام يعلم بمدى انتشاره أو قابلية انتشاره.

لا بد من الجمع بعد سلامة الغاية والعلم بالموضوع، ما بين:

– توخّي الصواب عبر اجتهاد قويم..

– والصياغة البيّنة التي لا تحتمل التأويل..

– وأن يوضع في الحسبان أكبر عدد ممكن من احتمالات التطبيق وشروطه، فتؤخذ في الاعتبار في القول والصياغة والنشر.

٤– الهدف المباشر

لا يعني ما سبق التضييق على الممارسة الفردية الفعلية للجهر بالحق، وهي الهدف من هذا البحث، إنّما الرجوع بها دوما إلى السؤال: علام نمارسها؟

إنّ الهدف من الجهر بالحق –في نطاق الغاية الكبرى: مرضـــاة الله– لا يكمن في أن يقول المرء ما يريد قوله وكفى، بل **الهدف هو ما يراد أن يترتب على القول، من تصرّف محدد، في قضية محددة.**

قد تكون الحالة المعنية في حكم "الميؤوس منها" –كما يقال– في التصــوّر البشــري، ويكون القول المطلوب من قبيل {مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ} –الأعراف: ١٦٤– إنّما نجد حتى في هذه الحالة بقاء الغاية البعيدة "مرضاة الله" وتحديد الهدف المباشر "التذكير" عسى تتحقق التقوى.

ويتبيّن من الأوضاع التي نعايشها في الوقت الحاضر أنّ الجهر بالحق مطلوب في قضايا عديدة، عامة ويومية، ليست ممّا يوصف بالميؤوس منه، بل النسبة الأعظم منها هي من قبيل ما يتطلّب تحقيقُ الهدف المشروع في كل حالة على حدة جهدا وبذلا. قضية الثراء والفقر –مثلا– في البلد الإسلامي الواحد، أو على مستوى الأقطار الإسلامية معا، أو على المستوى العالمي:

– يمكن أن يكون الجهر بالحق فيها كلاما تعميميا، محوره أنّ العودة إلى الإســـلام تحلّ مشـــكلة الفقر، ولكن الاقتصـار على هذا القول لا يتجاوز حدود نشـر الحماسـة للإسـلام بين عامة المسـلمين، ففائدته هنا في ميدان التأثير على الوجدان الحيّ، بمعنى التذكير بضـرورة مواجهة أمر يكاد يصـبح من المعضـلات وما هو بمعضـلة، وليس التذكير بكيفية المواجهة، ولكنّ مثل هذا الكلام التعميمي للتذكير لا يصلح أن يكون موضوع محاضرة تُلقى على مجموعة من المتخصصين في شؤون الاقتصاد!

– ويمكن أن يكون الجهر بالحق موعظة تسـتهدف تذكير الأثرياء بما يقتضـيه منهم قوله جل وعلا {وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّـــائِلِ وَالْمَحْرُومِ} –الذاريات: ١٩– .. وهنا قد لا يفيد شـــرح هذا المعنى لقوم من الفقراء بما يتجاوز حدود التعميم، كما لا يصـحّ التنديد –على أسـماعهم– بمن لا يطبق من الأثرياء، دون اقتران ذلك ببيان جوانب عديدة أخرى، مثل أهمية العمل طلبا للرزق، ورفض الانتقام وســـيلة للتعامل، ومن دون ذلك تتحوّل الموعظة من أداء واجب إلى نشر الغلّ دون تحقيق الهدف، والهدف هو حصول الفقراء على حقوقهم فعلا!

– ويمكن أن يكون الجهر بالحق كتابا متخصصا يتناول الواقع الفعلي للثروات، وتوزيعها، وإساءة استغلالها، فقد يركّز كاتبه على المجال الزراعي والصـناعات الغذائية مثلا، ويطرح ما يمكن تبديله وتعديله ليتحقق الغرض، أي ليجد صـاحب الحاجة حاجته، ويجد العامل أجره، ويجد صـاحب العمل ربحه، ويتحقق الأمن الغذائي في الدولة، ويتوافر من الاحتياطي ما يجنّب الأزمات في حالات الطوارئ والكوارث.. وغير ذلك ممّا يعلمه المتخصـصـون، ومثل هذا الأسـلوب للجهر بالحق يفيد بقدر ما يتم توجيهه للمتخصـصـين، والدارسـين المتعلمين، وأصـحاب المصالح، والمموّلين، والمسؤولين، بأغراض محددة، فليس الأمر هنا أمر موعظة وتذكير –فقط– ولا مانع منهما، إنّما في الأسلوب المعني بيان الوسائل والأساليب الأفضل ليحقّق تخصص المتخصصين جدواه ويحقق أصحاب المصالح مصالحهم.

– ويمكن أن يكون الجهر بالحق في هذا المثال "الفقر والثراء" شـرحا عمليا لصـنعة يدوية لفرد يحتاج إليها أو في دورة تدريبية لعدد أكبر، فإن تحقق هذا الغرض، قد يكون أوفى بالمقصود أداءً للواجب، من الخطب والمواعظ والكتابات التخصصية وغيرها.. عندما لا تتحقق الأغراض المطلوبة من كل منها تحديدا.

لا غنى في ممارسة الجهر بالحق من ربط ما يقال بما يراد تحقيقه بصورة مباشرة.

القول الصحيح مضمونا وهدفا، يفقد قيمته إن قيل في غير مكانه وزمانه ولغير الجهة المستهدفة به، وكذلك يفقد قيمته ومفعوله إن لم يتضمن تحديد ما يمكن أن تصنعه الجهة المستهدفة، وما لم يكن في نطاق قدرتها الفعلية ومصلحتها المشروعة أن تصنعه. كم ذا نرصد عدم تحقيق التغيير في واقع أمتنا وبلادنا وعالمنا، وكثيرا ما نعبّر عن الإحساس بالأسى، بل والتعجبّ لعدم حدوث تغيير رغم "كثرة" ما نقول ونحسبه من قبيل الجهر بالحق، وقد يريحنا نفسيا من وطأة الإحساس بالمسؤولية وثقل الامانة، فقد أدّيناها بزعمنا! ولكن عندما يعمّ الأسلوب الصحيح فيقال ما يجب قوله، لمن يستفيد منه، بأسلوب يفيده فعلا، كي يتصرّف تصرّفا محددا، لتحقيق هدف واضح.. آنذاك يتحقق بالتراكم الأثر المرجو على طريق التغيير، والذي نفتقده رغم كثرة ما نقول!

٥- المعطيات والظروف

النقص في الشروط السابقة أو بعضها يؤدّي تلقائيا إلى القصور عن مراعاة المعطيات والظروف في المسألة التي يتناولها الجهر بالحق. فالنية الخالصة تدفع بالحافز الذاتي إلى مراعاة المعطيات والظروف، والعلم والمعرفة يشملان ضرورة المعرفة بها، والتركيز على الجهة المستهدفة ينطوي على تحديدها مع تحديد ظروفها وما يتوافر بين أيديها من معطيات، وتثبيت الغرض المباشر المقصود من ممارسة الجهر بالحق لا يتحقق دون وضعه في إطار المعطيات التي تمكّن من تحقيقه والظروف التي يمكن أن تعيقه أو تساعد عليه. رغم ذلك يأتي إبراز المعطيات والظروف من بين شروط ممارسة الواجب، تأكيدا لأهمية مراعاتها، لا سيما بعد أن أصبح إهمال ما توجبه في مقدمة عناصر ما يمكن وصفه بالفوضى في أداء الواجب الكبير.

أصبح هينا على بعض أصحاب موهبة الكلام أن يضع المسؤولية على السامع، معتمدا على حجة أنّ على السامع أن يغير نفسه كي يفهم ويطبق، بينما يجد السامع نفسه –غالبا– تجاه نوعية ما يُطالب به عاجزا عن أكثر من القول "هذا كلام جميل.. ولكن ماذا أفعل؟".

ونعلم أن القرآن الكريم نزل منجّما، وأنّ التدرّج محور أساسي من محاور تشريع الأحكام، وأن الدعوة النبوية كانت تراعي وضع المدعو وظروفه. ونشأت عن ذلك وسواه أسس وقواعد ونماذج تطبيقية، محورها ما نسميه حديثا "المعطيات والظروف"، كما في المعاملة الخاصة للمؤلّفة قلوبهم، أو إقرار خالد بن الوليد رضي الله عنه على ما ظنّه بعض المسلمين "فرارا" من ساحة المعركة، أو ما كان من تعليق حدّ السرقة وقت انتشار المجاعة، أو فيما

يثبّته القرآن ويبين سببه تشريعا وتعليما {الآنَ خَفَّفَ اللّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِئَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُواْ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللّهِ وَاللّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ} -**الأنفال**: ٦٦-

الأمثلة كثيرة، والشاهد هو **ضرورة مراعاة واقع الجهة المستهدفة بممارسة الجهر بالحق، وأن يكون المطلوبُ تحقيقه الآن مستندا إلى ما يتوافر من إمكانات الآن، فهذا ما ينمّي تلك الإمكانات ويضيف إليها المزيد، فينفسح المجال من بعد للمطالبة بالمزيد من الواجبات.**

نقيض ذلك هو في مقدمة مداخل نشر روح التيئيس والإحساس بالعجز. ويحسن هنا إيراد مثال من واقع نعايشه أحيانا:

قد يلقي خطيب أحد المساجد خطبة الجمعة، بصيغة حماسية ومضمون حافل بالمعلومات، فيكشف للسامعين عمّا يجري لأهل أفغانستان مثلا في مواجهة عدوان أجنبي، ويثير في القلوب التضامن معهم، والسامعون على بعد ألوف الكيلومترات من ساحة المواجهة، ثم هو بعد ذلك بين أمرين في تلك الخطبة:

- إمّا أن يطالب الخطيب السامعين بالنفير للجهاد، وجلّهم إن لم يكن جميعهم لا يستطيعون، فضلا عن أنّه يدعوهم وهو نفسه لا ينفر، بل يعود إلى داره، ثم يأتي بنفسه ليخطب فيهم هم أنفسهم الجمعة التالية في المسجد ذاته، فيراهم أمامه جلوسا يستمعون إلى خطبة أخرى، قد لا تختلف عن الأولى كثيرا.. وهكذا دواليك، فما هي الحصيلة بعد فترة من الزمن إن لم تكن نشر الإحساس بالعجز، واعتياد القعود دون تطبيق، والاعتياد على اعتبار الكلمة مجرّد كلمة دون مفعول على أرض الواقع؟

- أو أن يحدّد الخطيب ما يطلب على ضوء المعطيات والظروف التي يعرفها عن السامعين ممّن يتردّدون على المسجد، فيطلب من القادرين على التضامن بالكلمة مثلا أن ينشروا ما سمعوا من معلومات ويحصّلوا على المزيد، ومن القادرين على التبرّع أن يتبرّعوا، ومن القادرين على تنظيم هذا أو ذاك أن يندبوا أنفسهم لهذه المهمة، ومن القادرين على التخصص في هذه القضية أن يتخصصوا، ليقدّم كلّ طرف ما يستطيع، وتلتقي الجهود على حصيلة ما، هي الأفضل، لا سيما إذا تكاملت مع ما يماثلها في أمكنة أخرى وميادين أخرى!

ويشير هذا المثال إلى أمر آخر انتشرت الغفلة عنه، ويسري على خطبة الجمعة وسواها -وهي في مقدمة وسائل الجهر بالحق- والمقصود أنّ كثيرا ممّا نطرحه وتتوافر لنا وسائل الوصول به إلى جمع من الناس، نتناول فيه قضايا بالغة الأهمية، ولكنّها لا تمثّل المجال المباشر الذي يرتبط بما يعيشه هذا الجمع، وما يواجهه من مشكلات، وما يحتاج بصدده إلى بيان أو تذكير أو إرشاد، فقد تكون فئة العمال مثلا هي غالبية المتردّدين على خطبة جمعة، أو لقاء أسبوعي، أو ما شابه ذلك ممّا يضم "جمعا" يعرفه المتكلم غالبا، ولكنّ المتكلم الذي يحدّثهم عن قضايا الإسلام والمسلمين والإنسان والأسرة البشرية، لقاء بعد لقاء، لا يحدّثهم عمّا يحتاجون إليه في التعامل

مع النقابات، وأرباب العمل، والأجور، والتأمينات الاجتماعية، ولئن مسّ جانبا من جوانب حياتهم اليومية هذه في ميدان العمل، فقد يذكّرهم بواجب الإتقان مثلا، مرة بعد مرة، ولا يتطرّق إلى المسائل الأخرى.

الحصيلة هي أنّ من يعتبر نفسه في موضع الجهر بالحق، يترك المجال في هذه المسائل وأمثالها وهي التي يواجهها المقبلون على الاستماع إليه، فيحدّثهم عنها سواه، ممّن قد ينطلقون من غير منطلقات الإسلام، أما هو فيحدّثهم عن القضايا الأبعد عنهم، والتي قد لا يستطيعون أصلا الإسهام في تقديم أمر من الأمور على صعيدها، ما داموا منشغلين فكرا ووقتا وجهدا بمشكلات الحياة اليومية.

لا بدّ من أمرين، أولهما إيجاد **التوازن الضروري بين الحديث عن هموم الإسلام والمسلمين والإنسان والبشرية، وبين الحديث عن الهمّ اليومي الذي تعيشه الجهة المستهدفة بالكلام وهذا ما له الأولوية**، لأنّ القدرة على التعامل معه، شرط أساسي ليستطيع الفرد التعامل مع ما هو أبعد منه من القضايا المشتركة مع سواه.

والأمر الثاني أنّ المتكلم –لا سيما إذا كان يتكلم في جمع معين بصورة دورية كما هو الحال مع ما يسمّى "الإمام الراتب" في مسجد من المساجد– يحمل مسؤولية تثقيف نفسه في الأمور التي يحتاج إليها من يستمعون إليه ويعايشون مشكلاتها بشكل مباشر، وينتظرون من "المتحدّث" أن يتناولها، فإن كان لا يعلم وغير قادر على التعلّم، فعليه الاستعانة بسواه، لا أن يكتفي بالتعميم، أو بالحديث عن قضايا أخرى والسكوت عمّا يجب عليه الحديث فيه بمقياس الحاجة الفعلية إليه.

٦– الأسلوب

إنّ إلقاء الكلام على عواهنه مرفوض من الأصل جملة وتفصيلا، ورفضه أشدّ وآكد عندما يرتبط بواجب بالغ الأهمية وبعيد التأثير كالجهر بالحق في قضية من القضايا، وهو ما تعظم المسؤولية بصدده بصورة تتناسب طرديا مع عظم ما يترتّب على الكلمة التي تقال، لا سيما إذا ارتبطت بها أرواح البشر وحقوقهم.

لكنّ إلقاء الكلام على عواهنه أصبح هو السمة الغالبة على ما بات يُنشر، لا سيما من خلال الشبكة العالمية. وكل قول يقال يجري تسويغه مهما شذّ أو كان غير ذي فائدة، بمختلف الحجج والذرائع، لا سيما حجة حق التعبير الحرّ عن الرأي، وهو "واجب" وفق التعريف الإسلامي للحقوق والحريات، والمحور الأول للجهر بالحق.

وما نسميه حقا أو واجبا، يعني تلقائيا حمل المسؤولية عن الكلمة، وأداء أمانتها على خير وجه، والحذر الشديد ممّا يمكن أن يترتّب عليها من وزر كبير.

هذا ما نستوعبه من التحذير الشديد من عواقب أعمال اللسان، كما ورد في الغيبة والنميمة والإفك والبهتان والكذب وشهادة الزور وغيرها، وإن "كلمة" الجهر بالحق يسري عليها من التحذير ما يسري على ذلك كلّه.

إن أسلوب الجهر بالحق هو الأسلوب الذي ينطوي على جميع المواصفات التي يرد ذكرها بشأن الكلمة وكيف ينبغي أن تكون، صادقة، طيبة، سديدة، قائمة على علم وهدى، صادرة عن إخلاص وتقوى، وغير ذلك ممّا تحفل به النصوص القرآنية والنبوية.

المسلم المؤمن عفّ اللسان، فلا يمكن أن يلتقي أداء واجب الجهر بالحق مع البذيء من القول والشتيمة والسباب، مهما قال من يلجأ إلى هذا الأسلوب، إنّ فلانا من المعتدين أو فلانا من الطغاة، يستحق ذلك أو بعضه، فالمعيار ليس أنّه يستحق أو لا يستحق، بل **المعيار هو عفّة لسان القائل، في مختلف الظروف والحالات!**

المسلم المؤمن لا يكذب، فلا يمكن أن يبتكر مسوّغات ما للكذب، سواء ربط ذلك بمتطلّبات الدعوة إلى الله أو تحقيق هدف من الأهداف المشروعة الكريمة، فالكذب في غير الحالات الثلاث التي أبيح فيها نصّا دون سواها ودون قابلية القياس الذاتي عليها، لا يمكن اعتباره خيرا، **فمن أراد الكلام فليقل خيرا، ومنه الصدق في الكلام، أو ليصمت!**

المسلم المؤمن رفيق في الأمر كلّه، في القول والعمل، في الحديث لسواه والاستماع منه، في التعامل مع المسلم وغير المسلم، مع الصغير والكبير، مع الحاكم والمحكوم، ويتجنّب العنف في الأمر كله، **لا سيما إذا كان يملك من القوّة ما يجعله معرّضا للانزلاق إلى استخدامها في غير موضعها فتصبح عنفا غير مشروع**، أو يستخدمها سندا لنفسه من أجل فرض ما يريد على سواه. والفارق كبير بين الرفق المطلوب في كل أمر دون استثناء، وبين الضعف والمذلّة والتزلّف وما شابه ذلك وجميعه مرفوض في كلّ أمر دون استثناء. ولا تستمدّ المقاييس والقواعد التطبيقية لذلك ممّا قد يتوهّمه من يمارس الجهر بالحق حقا، بل من خلال الحرص الشديد على معرفة ما هي مقاييس الإسلام نفسه ومعاييره، والقواعد التطبيقية المستمدّة منه.

لا ينبغي أن يكون الأسلوب الخاطئ أو المنحرف في أداء الواجب الكبير سببا في ضياع قيمته ومفعوله، وربّما سببا في الإفساد بدلا من الإصلاح، ودعم الباطل بدلا من السعي لإزهاقه، والإسهام في نصب العراقيل والعقبات في وجه إظهار الحق بدلا من أن يكون أداة لتنفيذ وعد الله بذلك. فأسلوب الجهر بالحق إذا توافرت معه الشروط الأخرى، يمكن أن يجعل كلمة الحق وصاحبها صورة تجسّد ما ورد في الحديث القدسي: (ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشى) – **رواه البخاري** –

نسأل الله أن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه وأن يرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه، والعاقبة للمتقين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.